البحث
٢

المحاكم الشرعية فى البلاد العربية فى العهد العثمانى

إعـــداد

د / سعيد بن سعد سفر الغامدى

الأستاذ المشارك فى التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية

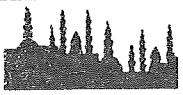

المحاكم الشرعية في البلاد العربية في العهد العثماني

أولاً : الشـــــام

ثانيـاً : مصـــــر

ثالثـاً : الحجـــاز

رابعـاً : اليمـــن

خامساً : العـــراق

بسم الله الرحمن الرحيم

المحاكم الشرعية في البلاد العربية في العهد العثماني

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد :

حرصت الدولة العثمانية منذ نشأتها كل الحرص على تطبيق الشرع الشريف في كافة شؤونها. وقد بدأت المحاكم الشرعية تتأسس منذ وقت مبكر في عهد عثمان وأورخان، وقد شهدت مدينة قونية وبروسه إنشاء أول محاكم شرعية، ورغم كونها محاكم صغيرة إلا أنها كانت تؤدي دوراً كبيراً يتناسب مع حجم الدولة الناشىء، وتتابع إنشاء المحاكم الشرعية حتى بلغت أوج مجدها بعد فتح القسطنطينية.

وقد أنشأ محمد الفاتح في إستانبول عدداً من المحاكم الشرعية منها محكمة إستانبول، وثلاث محاكم في ضواحي المدينة. بالإضافة إلى عدد من المحاكم الفرعية الأخرى في مدينة إستانبول مثل محكمة الجنايات، والمحكمة المستعجلة، ومحكمة الأوقاف، ومحكمة الأشراف، وبعض المحاكم التجارية والطائفية.

وفي عهد السلطان سليم الأول دخلت البلاد العربية في الحكم العثماني. وكانت المحاكم الشرعية منتشرة فيها. وقد أقرّتها الدولة العثمانية مع إجراءبعض التغييرات والتعديلات في الجهاز القضائي وفي طريقة تعيين القضاة. كما أنشأت الدولة العثمانية عدد من المحاكم الشرعية في معظم البلاد العربية.

وأكتمل إنشاء المحاكم الشرعية في الأناضول وبلاد شرق أوربا في عهد السلطان سليمان القانوني. الذي وصلت الفتوحات في عهده إلى مدينة فينا.

وكانت المحاكم تنظر جميع أنواع القضايا، سواء كانت قضايا مدنية أو جنائية، وكان القضاة يفصلون في القضايا على ضوء مذهب الإمام أبي حنيفة، وهو المذهب الرسمي للدولة ، وقد اهتم السلاطين بتقرير هذا المذهب مذهباً

رسمياً في الأقاليم الإسلامية التي فتحتها القوات العثمانية، وكان هذا التغيير المذهبي هو أحد التغييرات الرئيسية والقليلة التي أدخلتها الدولة في أقاليم العالم الإسلامي التي ضمتها. وقد ابقت الدولة العثمانية على المذاهب الأخرى، ولكن اشترطت أن يكون كبير القضاة أو رئيس المحكمة حنفياً.

وقد ركّزت المصادر والمراجع التاريخية على سرد تاريخ الدولة العثمانية وفتوحاتها ووقائعها دون التركيز على النظام القضائي في الدولة وتطور المحاكم الشرعية. ولا نجد ذكر لذلك إلا على شكل إشارات سريعة وموجزة في بعض المصادر والمراجع.

لهذا السبب ولأسباب أخرى أخترت موضوع « **المحاكم الشرعية في البلاد العربية في العهد العثماني** » كي اجّمع واحلل تلك الإشارات القليلة التي وردت في الوثائق والمصادر والمراجع التركية والعربية. لعلّ في هذا إنشاء الله إضافة جديدة إلى المكتبة التاريخية. وبالأخص الدراسات العثمانية.

وقد اعتمدت في هذا البحث على الوثائق العثمانية المحفوظة في المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء. إستانبول.

BAŞBAKANLK ARŞIVI GENEL MUDURLU.

MUHIMME DEFTERERL وهي مصنفة على شكل دفاتر مهمة.

وقد اعتمدت على وثائق الفهرس الأصلي لأوراق قصر يلدز.

YLLDIS ESAS EVRAKI KATALOGU.

كما اعتمدت إلي جانب الوثائق على عدد كبير من المصادر والمراجع التركية، إضافة إلى بعض المصادر والمراجع العربية. ومجلة الأحكام العدلية. وقد لزمت جانب الحرص والحياد في الإقتباس من هذه المصادر والمراجع للوصول إلى الماده العلمية الموثقة والنزيهة.

أرجو أن يكون في ذلك الخير والفائدة لطلاب العلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدكتور : سعيد بن سعد سفر الغامدي
الأستاذ المشارك في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الإجتماعية

الشام:

بعد دخول الشام في الحكم العثماني سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م أبقى السلطان سليم التقسيمات الإدارية فيها على ما كانت عليه في عهد المماليك ، ولكن اضطر العثمانيون في أعقاب القضاء على الثورات المملوكية إلى تنظيم الإدارة العثمانية في هذه البلاد ، فقد قسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي :

١- **ولاية الشام** : ومركزها دمشق ، وضمت الألوية التالية : دمشق ، والقدس ، وغزة ، ونابلس ، وعجلون ، وصفد ، وصيدا ، وبيروت ، والكرك ، والشوبك .

٢- **ولاية حلب** : ومركزها حلب ، وضمت الألوية التالية : أضنه ، وباليس ، وبيره جك ، وحلب ، وعزيز « أعزاز » ، وكليس ، ومعرة النعمان ، ومنبج ، وتركمان حلب.

٣- **ولاية طرابلس** : ومركزها طرابلس ، وضمت الألوية التالية : طرابلس ، وحمص ، وحماة ، والسلمية ، وجبلة ، واللاذقية ، والحصن[١] .

وفي سنة ١٠٧١ هـ / ١٦٦٠ م فصل كلاً من سنجق صفد ، وسنجق صيدا مع بيروت عن ولاية الشام ، وتأسست منها ولاية رابعة هي ولاية «صيدا» ، وذلك من أجل أن تكون مركزًا للرقابة على لبنان ثم مالبثت هذه الولاية أن اختفت من التقسيمات الإدارية في بلاد الشام فترة من الزمن ، ثم أعيد تشكيلها ثانية ونقل مركزها من صيدا إلى عكا سنة ١١٩١ هـ / ١٧٧٧م[٢] .

---

(١) فيليب حتى : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ترجمة كمال اليازجي جـ ٢ ، دار الثقافة بيروت ، ص ٣٠٧ - ٣٠٩ .
- لطيفة محمد السالم : الحكم المصري في الشام ١٨٣١ - ١٨٤١ م. الطبعة الأولى ١٩٨٣ م، ص ٣٧.

(٢) عبد الكريم رافق : العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦ م ، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م، دمشق ص ٩٦ .

ورغم التغييرات الكثيرة والمتنوعة التي كانت تتعرض لها الولايات أو الأقضية مثلما حدث إبان الحكم المصري للشام (١٢٤٧ - ١٢٥٥ هـ / ١٨٣١ - ١٨٣٩ م) فقد استمر الهيكل العام للتقسيم الإداري كما هو ، هذا وقد اختفت ولاية «طرابلس» من خارطة التقسيمات الإدارية في بلاد الشام ، وأصبحت لواءً تابعاً لولاية «صيدا» التي أصبحت في سنة ١٢٧٢ هـ / ١٨٥٦ م تضم ٩٦ قضاء موزعة على النحو التالي[١] :

لواء اللاذقية (١٧ قضاء) ، ولواء طرابلس (عدة أقضية) ، ولواء جبل نصار (١٢ قضاء) ، ولواء جبل دروزي (١٨ قضاء) ، ولواء صيدا (٤ أقضية) ، ولواء بلاد بشارة (٧ أقضية) ، ولواء عكا (١١ قضاء) ، ولواء نابلس (٩ أقضية) ، ولواء القدس (٧ أقضية) .

أما ولاية الشام فقد بلغ عدد الأقضية فيها سنة ١٢٧٢ هـ / ١٨٥٦ م (٢٧ قضاء) موزعة على الشكل التالي :

لواء الشام (١٦ قضاء) ، ولواء حمص (قضاءان) ، ولواء حماة (٣ أقضية)، ولواء حوران (قضاءان) ، ولواء عجلون (الذي ضم عجلون مع توابع إربد والبلقاء والكرك) .

وظلت التقسيمات الإدارية في بلاد الشام في تغيير مستمر حتى صدور قانون تشكيل الولايات في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨١ هـ / ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٤ م الذي اشترك في وضعه فؤاد باشا ، ومدحت باشا ، وقام بتطبيقه الأخير في ولاية الطونة في سنة ١٢٨١ هـ / ١٨٦٤ م . وبموجب هذا القانون قسمت ولايات الدولة العثمانية السبع والعشرون إلى ثلاثين ولاية[٢] .

---

(١) عبد العزيز عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤م. دار المعارف بمصر، ص ٦٥ و ٦٦.

(٢) لمعرفة تطبيق هذا القانون في ولاية ألطونة انظر :

- مذكرات مدحت باشا ، الطبعة الأولى ، مطبعة هندية بالموسكي بمصر ص ١٣٨ - ١٤٦ .
- عبدالعزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨ م ، وزارة الثقافة ، المكتبة العربية للتأليف ص ٣٥٣ - ٣٥٦.
- دائرة المعارف التركية. ميدان لاروس Maydan Larousse الطبعة الأولى ١٩٧٣م استانبول جـ ١ . مادة السلطان عبد العزيز ص ٢٦.

ثم صدر بعد ذلك سلسلة من القوانين التي تعدل أو تضيف أو تشرح قانون ١٢٨١ هـ / ١٨٦٤ م[١] ، ولقد نالت بلاد الشام نصيباً من هذه التغييرات؛ إذ اختفت ولاية صيدا ، وقسمت بلاد الشام إلى قسمين أو ولايتين هما :

أولا : ولاية سوريا ، وقد اتسعت بضم أجزاء من ولايتي طرابلس وصيدا القديمتين .

ثانيا : ولاية حلب . وقد اتسعت بضم أجزاء من الجزيرة والأناضول ، وكانت تضم ولاية سوريا الألوية التالية : لواء دمشق أو الشام ، ولواء حوران ، ولواء حماه ، ثم لواء الكرك أو معان ، ولواء القدس ، وألوية طرابلس ، وبيروت ، وعكا ، واللاذقية ، ونابلس[٢] .

ولكن مالبثت القدس أن انفصلت في سنة ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م[٣]. وأصبحت متصرفية تخابر الباب العالي ، وعرفت باسم «قدس شريف متصرفلغي إدارة مستقلة» بينما كانت في سنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م لواءً تابعًا لولاية سوريا باسم «قدس شريف سنجاغي»[٤] .

وتضم متصرفية القدس أربعة أقضية هي : يافا ، وغزة ، وبئر السبع ، والخليل ، وكان يتبعها «١١ ناحية و ٣٨٤ قرية ومزرعة»[٥] .

---

(١) لمعرفة تفاصيل هذه القوانين انظر :
– أنكه لهارد : تركيا وتنظيمات : دولت عثمانية نك تاريخ إصلاحاتي ، ترجمة علي رشاد ، ص ١٦٩ ، استانبول ١٣٢٨ هـ .

(٢) عبدالعزيز عوض : المرجع السابق ص ٧٠ و ٧١ .

(٣) أحمد عزت عبدالكريم : التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني . حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس . مجلد ١ مايو ١٩٥١ م ، ص ١٨١ .

(٤) عبدالعزيز عوض : المرجع نفسه ، ص ٧١ و ٧٢ .

(٥) معهد البحوث والدراسات العربية ، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين جـ ١ ، ص ٧٧ و ٧٨ ، دار نافع للطباعة والنشر ١٩٧٥ م .

أما ولاية بيروت فقد فصلت عن ولاية سوريا متأخراً ، أي في سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧ م، ويذكر بعض المؤرخين أن ولاية بيروت انفصلت عام ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨ م[١] . وقد بررت الدولة العثمانية ذلك بأنه «نتيجة لازدياد أهمية مدينة بيروت وحساسيتها» وللوقوف في وجه النفوذ الأجنبي والتقليل من شأنه وأسبابه، بالإضافة إلى اتساع ولاية سوريا واتخاذ ولاتها مدينة دمشق مركزاً لهم ، الأمر الذي يجعل بيروت في وضع أقل أهمية ، لذلك تم فصلها عن ولاية سوريا[٢] .

أما المحاكم الشرعية والتنظيم القضائي في بلاد الشام فكان على النحو الآتي:

اهتمت الدولة العثمانية بإنشاء المحاكم الشرعية في بلاد الشام منذ دخولها في الحكم العثماني ، فكان في مدينة دمشق في سنة ١٢٩٦ هـ / ١٨٧٨م عدد كبير من المحاكم الشرعية هي :

الباب والقسام والعونية والسنانية والميدان والصالحية ، كما كان في كل منها نائب قاضٍ وباشكاتب ، أما مدير مال الأيتام فقد كان في محكمة الباب ، التي كانت مقراً لقاضي دمشق قبل تنظيم المحاكم الشرعية تحت اسم «النيابة الشرعية لولاية سورية» ، ووجد في مدينة دمشق أيضاً محكمتا البزوريه والعمارة. أما مراكز الألوية والأقضية فكان فيها محاكم شرعية ، كما كان في مراكز النواحي نواب شرعيون ، وذلك في أواخر العهد العثماني[٣] .

كما كان في مدينة القدس في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي سبع محاكم شرعية ، تضم كل محكمة عدداً من القضاة والنواب والمفتين بالإضافة إلى الموظفين والكتاب ، كما كان في مدينة يافا ثلاث محاكم شرعية ، أما مدينة الخليل فضمت أربع محاكم شرعية ، وكان في مدينة الرملة محكمتان بالإضافة

(١) وجيه كوثراني : الاتجاهات الاجتماعية – والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ص ٩ ، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ م، الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٨ م.

(٢) يوميات لبناني في أيام المتصرفية. نظر فيها وحققها سليم حسن هشي. ص٣٦-٤٠، الطبعة الثانية ـ بيروت.

(٣) عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١١٧ .

إلى محاكم صغيرة انتشرت في بعض المدن والقرى ، وكان لهذه المحاكم نواب في القرى المجاورة للمدينة[1] .

وضمت مدينة بيروت في الفترة نفسها أربع محاكم شرعية ، يتبعها عدد كبير من النواب في القرى اللبنانية[2] .

وبما أن غالبية مسلمي سوريا كانت من أتباع المذهب الشافعي فقد أقرّت السلطات تعيين رجال إفتاء على المذهب الشافعي وآخرين على المذهب الحنبلي ، وكان مفتي دمشق الحنبلي ينتمي إلى عائلة الغزي[3] . وكان مفتي دمشق عضواً دائماً في مجلس إدارة الولاية ومجلسي إدارة اللواء والقضاء . ولكن في أوائل العشرين بدا وكأن تعيين المفتي من حق الأهالي ، إذ استطاع أهل دمشق إلغاء تعيين المفتي سليمان أفندي الجوخدار الذي عين من قبل شيخ الإسلام ، وتمكنوا من نقله إلى جدة[4] .

وكان المفتون في ولاية سورية من المشايخ المحليين - بوجه عام - وجرت العادة بأن يثبت الباب العالي المشايخ الأحناف في مناصبهم في حين كان الحكام المحليون يثبتون المشايخ من المذاهب الأخرى ، وتمتعت طوائف الأشراف بمفتين خاصين بهم ، واحتكرت بعض الأسر الدمشقية منصب الإفتاء الحنفي في دمشق مثل أسرة العمادي وأسرة المرادي[5] .

وصرفت الدولة العثمانية مرتبات للمفتين ولورثتهم في نهاية القرن التاسع عشر . ويبدو أن منزلة المفتي قد تدّنت كثيراً في أواخر الحكم العثماني ، ولم تنل

---

(١) حافظ حسين الأيوانسرايي : حديقة الجوامع ، جـ ١ ، ص ١٨٣ . الآستانة ١٢٨١ هـ.
- نامق كمال : عثمانلي تأريخ ، ص ٢٩١ . الستانة ١٣٢٦ ـ ١٣٢٨ هـ.

(٢) منجم باشي : صحائف الأخبار ، جـ ٣ ، ص ٩٩. الآستانة ١٢٨٥ هـ.
- بجوي : تاريخ ، ص ٣٠١ - ٣٠٧ .

(٣) عبدالكريم غرايبة : مقدمة تاريخ العرب الحديث، جـ ١، ص ٨٥ - ٨٦، الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ.

(٤) عبدالعزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٥) خليل أفندي المرادي : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر جـ ٢ ، ص ١١ - ١٧ ، القاهرة ، ١٩١٢ م .

التقدير الجدير بها ؛ حيث وردت شكوى من مفتي قضاء الكرك إلى والي وقاضي ولاية سوريا يذكر فيها المفتي الإهانات التي وجهت إليه من قبل موظفي لواء الكرك ، والتي يعتبرها لاتليق بمكانته الدينية[١] .

أما مرتبات نواب القضاة في السنة فقد اختلفت من مكان لآخر ، فمثلاً تقاضى نائب قضاء حاصبيا (٦٢٥) قرشٍ ونائب قضاء النبك (٦٠٠) قرشٍ ونائب لواء حماه (١٠٠٠) قرشٍ ، وأما نائب لواء معان فقد تقاضى (١٧٥٠) قرشٍ ، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الحاجيات وغلاء المعيشة في لواء معان آنذاك[٢] .

ونال القضاة في بلاد الشام مكانة كبيرة لدى سلاطين الدولة العثمانية وخاطبه السلطان بالعبارات التالية : «أقضى قضاة المسلمين ، أولى ولاة الموحدين ، معدن الفضل واليقين ، رافع أعلام الشريعة والدين ، وارث علوم الأنبياء والمرسلين ، المختص بمزيد عناية الملك ، المعين سابقاً مدينه منوره قاضيي ومجيدي نيشان ذيشانك أوجنجي رتبه سني حائز وحامل أولا نسه جابي زاده مولانا السيد محمد أفندي زيدت فضايله»[٣] .

كما مارس قاضي دمشق صلاحية تعيين نوابه في الولايات ، فإذا وقع اختياره على أحدهم كتب إليه بالصيغة التالية أو ما يشبهها : «مفخر العلماء والمدرسين العظام – فلان[٤] – دام بالخير موفقاً .

ننهي إليكم بعد التحية والتسليم ، أننا فوضنا لكم تعاطي الأحكام الشرعية بمحكمة السنانية ، الواقعة بدمشق الشام ، فحال وقوفكم على هذه المراسلة الشرعية ، مقتضى أن تبادروا بالتوجه إلى المحكمة المرقومة ، وتتعاطوا بها الأحكام الشرعية على أصح الأقوال المعول عليها من مذهب سيدنا الإمام الأعظم

---

(١) عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٢) عبد العزيز عوض : المرجع نفسه ، ص ١١٧ .

(٣) عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٤) هو : أسطواني زاده مكرمتلو السيد محمود راغب أفندي . كما جاء في النص ، أي السيد المكرم محمود راغب أفندي ابن الأسطواني .

أبي حنيفة النعمان - عليه الرحمة والرضوان - وأن يكون سلوككم بوجه الدقة والاهتمام ليكون معلوكم هذا والسلام ، تحريراً في غرة جمادي الثاني سنة تسعين ومائتين وألف.

(إمضاء) محمود عزيز المولخلافة بدمشق)[1].

وفي بعض الأحيان كان يعهد بقضاء محكمتين لنائب واحد ، لاسيما إذا كانت المحكمتان قريبتين ، كمحكمة القسّام والباب مثلاً ، كما كان القاضي الشرعي في دمشق يزود نوابه رؤساء محاكم الشام بالتعليمات التي كانت ترد إليه من الآستانة ، أو بالملاحظات التي يبديها هو ، فكان رئيس كتاب «باشكاتب» كل محكمة يسجل هذه التعليمات في الصفحات الأولى والأخيرة من سجل المحكمة ، كما كان «باشكاتب» القاضي يتولى تبليغ التعليمات على النحو التالي: «جناب إخواننا المحترمين رؤساء محاكم الشام دمتم مكرمين ، ننهي إليكم أنه بحسب أمر جناب فضيلتلو أفندينا الأفندي ... ثم ينهي الخبر»[2].

وراقب القاضي نوابه بواسطة مفتش اختاره كي يطوف بالمحاكم و«يتجسس» عليها «قدوة الفضلاء من المحترمين العظام مكرمتلو عمر أفندي دمتم محترماً ننهي إليكم بعد السلام المسنون ، أننا أذنّا لكم بالتفتيش على كافة أمور الحكام الموجودين بدمشق الشام ، بحيث إنه في كل يوم تروحوا إلى المحاكم وتتجسسوا عن أمورهم سراً وجهراً ، وإذا وجد من أحد الحكام حركة مغايرة للأمر الشرعي أو مغايرة لرضانا تنبّهوا عليه ، وإذا لم يمتثل تفيدونا عنه وعن الحركة الحاصلة منه ، وكذلك إذا أخذ (كذا) محصول مخالف القانون أو قلمية زايدة عن حد الاعتدال كذلك تردعوه وبعده تفيدونا عنه ، فحال إطلاعكم على هذه المراسلة تبادروا إلى إجراء مأموريتكم المزبورة بوجه الدقة والاهتمام. حرر في خامس عشر شهر شعبان سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف.

(خاتم)

بختم أفندينا الأفندي المحترم[3]

---

(١) ، (٢) عبد العزيز عوض : المرجع نفسه ، ص ١١٤ .

(٣) عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

وحينما اشتدت الهجرات اليهودية إلى فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ازداد اهتمام الدولة العثمانية بفلسطين ، وقرر السلطان عبدالحميد الثاني إدخال تغييرات جذرية على الوضع الإداري لبيت المقدس ، فجعلها سنة ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٧ م «متصرفية» خاصة تتبع الباب العالي رأساً ، والمتصرفية في التنظيم الإداري العثماني عبارة عن منطقة تلي الولاية . وكانت الدولة العثمانية تهدف من وراء هذا الإجراء إلى إعطاء بيت المقدس وضعاً متميزاً وكياناً خاصاً للحد من الهجرات اليهودية إلى فلسطين ومراقبة الدوائر العليا في حكومة استانبول على الحد من حركة الهجرات اليهودية إلى فلسطين[١] .

ولم يكتف السلطان عبد الحميد بهذا الإجراء ، بل أصدر فرماناً بتعيين محمد شريف رؤوف باشا متصرفاً على بيت المقدس ، وكان حازماً نزيهاً يسارع إلى طرد الحجاج اليهود من فلسطين بمجرد انقضاء ثلاثة الشهور المسموح بها لهم ، كما كان يمنع قدر استطاعته بيع الأراضي لليهود ، وقد ظل في منصبه حتى عام ١٣٠٧ هـ / ١٨٨٩ م[٢] .

وقد بعث السلطان عبد الحميد بتعليمات مشددة إلى قاضي القدس الشريف يخبره فيها بأنه ترامي إلى علمه زيادة هجرة اليهود إلى القدس ويافا وبعض المدن الفلسطينية متزيين بزي التجار والأطباء والمدرسين وتستر بعض السفارات والقنصليات عليهم. ويضيف السلطان عبدالحميد في تعليماته بأنه ترامي إلى مسامعه امتلاك بعض اليهود لأراضي فلسطينية وتسجيل عقود انتقال الملكية في بعض المحاكم الشرعية العثمانية في فلسطين . وأمر السلطان عبدالحميد قاضي القدس بتتبع هذا الخبر ومعاقبة القضاة والموظفين الذين

---

(١) عثمان زاده : حديقة الوزراء ، ص ٦٣ ، الآستانة ١٢٧١ هـ.

– محمد جمال : وثائق سياسية ، ص ١٢١ ، الآستانة ١٣٢٧ هـ.

(٢) أسعد أفندي : أس ظفر ، ص ١٨٣ – ١٩١ ، باريس ١٨٣٣ م.

– سامي : قاموس الأعلام ، جـ ٣ ، ص ٣١٩٦ ، الآستانة ١٣٠٨ هـ.

سجلوا تلك العقود بفصلهم من عملهم وإرسالهم إلى استانبول للتحقيق معهم ، وطلب السلطان عبدالحميد من القاضي التعميم على جميع القضاة في المدن الفلسطينية بعدم جواز تسجيل عقود الأراضي المشتراة من قبل اليهود وتهديد من يقدم على مثل هذا العمل بالجزاء الرادع من قبل الدولة[1] .

وبعد صدور أنظمة إصلاح القضاء الشرعي التي تحدثت عنها في بداية هذا الفصل . وجد في سنة ١٣٠٣ هـ / ١٨٨٥ م في مدينة دمشق الدوائر العدلية التالية :

(أ) دائرة محكمة الاستئناف الحقوقية ، ودائرة محكمة الاستئناف الجزائية وترأس هاتين المحكمتين رئيس أول مع هيئة مكونة من رئيس ثان ومدع عام وعشرة أعضاء .

(ب) مجلس العدلية ، وتألف من رئيس مفتشي العدلية رئيساً ، والرئيس الأول لمحكمة الاستئناف نائباً للرئيس . مع ستة أعضاء هم : الرئيس الثاني لمحكمة الاستئناف ، ومدعي عام الولاية ، والرئيس الأول لمحكمة البداية ، والرئيس الثاني لمحكمة البداية ، ومعاون مدعي عام الولاية ، ورئيس محكمة التجارة وكاتب المجلس .

(جـ) دائرة هيئة الاتهام ، وتألفت من رئيس وعضوين .

(د) قلم محكمة الاستئناف : وتألف من باشكاتب وكاتب الحقوق وكاتب الجزاء ومقيدين مع أربعة مباشرين .

---

(١) المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء – استنابول . (يلذر)
– وثيقة رقم (٧٩٣) ، كرتون ٢٩ ، ظرف ٤٣ ، قسم ١٣ تاريخ ١ صفر ١٣٠٥ هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٨٧ م .
– وثيقة رقم (٨٠١) ، كرتون ٢٩ ، ظرف ٤٣ ، قسم ١٣ تاريخ ١٨ رجب ١٣٠٧ هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٨٩ م .

أما الدوائر العدلية في لواء الشام فهي : دائرة محكمة البداية الحقوقية ، ودائـرة محـكمة البداية الجزائية ويرأسهما رئيس أول ورئيس ثان – في حالة غيابه – ويشترك في عضويتها مسلمون وغير مسلمين . أما قلم محكمة البداية فتألف من باشكاتب يساعده كتاب جواء ومبيّض وكاتب ضبط ، ومقيد للوثائق الشرعية ، كما كان في مراكز ألوية حماة وحوران والقدس ، ويافا محاكم بداية ، واهتمت الدولة بإنشاء المحاكم النظامية في ولاية الشام لاسيما في لواء حوران ، وبيروت ، وحيفا ، ويافا ، وتم إنشاء ثلاث محاكم بداية نظامية في مراكز أقضية السويداء وعاهرة وصلخد ، ورصد لهذه المحاكم في سنة ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ م مبلغاً وقدره (٩٧١٤٠) قرشاً ، وضمت كل محكمة من هذه المحاكم قاضياً وعضوين وباشكاتب ومباشر[١] .

كما راقبت الدولة موظفي العدلية في ولاية سوريا ، فعندما تعددت شكاوي سكان دمشق من تصرفات رؤساء وأعضاء دائرة العدلية في الشام ، أجرت الدولة تنقلات شاملة وعزلت بعض الموظفين ، وأمرت بإجراء انتخاب موظفين من ذوي الأهلية والاستقامة مكان المعزولين : وهم النائب العام ورئيس محكمة البداية الذي جيء ببديل له من سلانيك[٢] .

وتولى مدير تحريرات لواء الشام (وهو صاحب منصب إداري) رئاسة محكمة بداية الشام باعتباره من ذوي الكفاءة واللياقة .

---

(١) عبدالعزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

– نهاد سامي بانارلي : دستان ملوك آل عثمان ، ص ١٣١ – ١٣٩، إستانبول ١٩٣٨ .

– علمية سالنامه سي : نشر أحمد رفيق وعلى أميري أفندي، مطبعة إستانبول ١٣٣٤ هـ، ص ٥٢٦ .

(٢) عبدالعزيز عوض : المرجع نفسه ، ص ١٣٧ و ١٣٨ .

ولم تكن تنقلات رجال السلك القضائي تقتصر على داخل الولاية ، بل كانت تمتد لتشمل ولايات مجاورة ، فمثلاً جرى نقل رئيس محكمة استئناف ولاية سوريا مفتشاً للأمور العدلية في ولاية حلب ، وعين مدعي عام محكمة استئناف ولاية سورية بدلا منه ، وفي حالة مرض أحد أعضاء المحاكم كان يجري تعيين آخر بدلاً منه بناء على قرار من لجنة انتخاب الموظفين[1] .

وقد نظرت المحاكم النظامية في ولاية الشام (بما فيها دمشق والقدس ، وبيروت) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي في (٣٠٢٠) قضية طلاق ونفقة وميراث ، و (١١٣٥) قضية اعتداء و (٧٣٠) قضية قتل وسرقة ، وأشرفت تلك المحاكم على (٩) دور أيتام وعجزة ومعوزين[2] .

---

(١) عبدالعزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٢) عبدالله خلوصي : دوحة الملوك ، ص ٩٣، الآستانة ١٢٦٧ هـ.
- محمد ثريا أفندي : سجل عثماني ، جـ ٣ ، ص ١١٣ .
- أحمد راسم : تاريخ ، جـ ١ ، ص ٢٣٧ .

شرع السلطان سليم في تنظيم أمور الحكم في مصر قبل مغادرتها إلى استانبول[1]، فعين خايربك[2] والياً على مصر في يوم الإثنين ١٣ شعبان ٩٢٣ هـ / ٣١ أغسطس ١٥١٧ م ومنحه لقب الباشوية ، وأوكل إليه كافة أمور البلاد الإدارية والاقتصادية وغيرها من مهام الوالي ، كما أصدر قراراً بعزل يونس باشا من حكم مصر[3] .

وترك له حامية عثمانية مقيمة في مصر ، مكونة من أربعة آلاف جندي وقسمها إلى أربع فرق . وأوكل إليها حفظ النظام في البلاد والذود عنها ، وجباية الخراج ، وعين لكل فرقة قائداً مستقلاً عن الوالي تمام الاستقلال يرجع أمره إلى السلطان مباشرة .

وهذه الفرق : فرقة الإنكشارية ، وتعتبر أقوى الفرق العثمانية ، وعيّن خير الدين باشا قائداً لها ، كما عينه نائباً على القلعة ، وفرقة الروملي ، وأسند قيادتها إلى سنان بك ، وفرقة الأناضول ، وأسند قيادتها إلى فايق بك[4] . وفرقة قبو خلقي وأسند قيادتها إلى مصطفى بك .

---

(١) دخلت مصر في الحكم العثماني عقب انتصار السلطان سليم الأول على الجيش المملوكي بقيادة السلطان طومان باي في معركة الريدانية في ٢٨ ذي الحجة عام ٩٢٢ هـ / ٢١ يناير عام ١٥١٧ م .

(٢) خاير بك : أمير مملوكي يشغل منصب نائب حلب ، وكان يتولى قيادة الميسرة في جيش السلطان قانصوه الغوري في معركة مرج دابق . كان له دور كبير في هزيمة المماليك في هذه المعركة ؛ حيث أشاع أن السلطان الغوري أمر أتباعه بعدم القتال حتى يقاتل القرانيص وحدهم ، وهم المماليك القدماء ، وبسبب هذه الإشاعة فترت همة القرانيص وتوقفوا عن القتال ، وأشاع كذلك أن السلطان الغوري قد قتل ، ولانخاير بك وأتابعه بالفرار من المعركة ، وبذلك ساعد العثمانيين على تحقيق النصر بخيانته هذه، وقد أنضم إليهم بعد ذلك ، وعينه السلطان سليم نائباً على مصر عندما رجع سليم لبلاده .

(٣) أحمد فؤاد متولي : الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ م ، ص ٢٢٧ و ٢٢٨ .

(٤) أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ، جـ ٣ ، دار الشعب ، ص ٨١٥ و ٨١٦ .

– هند اسكندر : تاريخ مصر ، دار المعارف بمصر ، ص ٢٤٤ و ٢٤٥ .

وقسم البلاد من الناحية الإدارية إلى مديريات ، بلغت أربعاً وعشرين مديرية ، وعلى رأس كل منها أمير مملوكي ، وبذلك لم يغير الوضع الإداري الذي كان سائداً من قبل ، وفي الوقت نفسه قسم مصر من الناحية السياسية إلى ثلاثة أقسام كبيرة ، جعل على كل قسم رئيساً من المماليك لمعاونة خاير بك في حكم البلاد ، ويكون هؤلاء الثلاثة تابعين للديوان في استانبول[١] .

وفي يوم السبت ١٨ شعبان عين السلطان سليم الأمراء المماليك على المديريات المصرية ، حيث ولى الأمير غانم السيفي على البهنسا والفيوم ، وحماد ابن جبير شيخ عرب غزالة على إقليم الجيزة ، والأمير علي بن عمر شيخ الهوارة على إمارة الصعيد ومركزه في مدينة جرجا ، والشيخ علم الدين على أراضي بن عدي[٢] .

وبعد أن ولى هؤلاء الأمراء على مناصبهم ، أمر أن يكتب في الدواوين ولجميع الحكام بعدم التعرض لجميع أصحاب الإقطاعات والأرزاق والأوقاف والجوامع ، وأولاد الأمراء ، وبالذات أمراء الجراكسة[٣] وجعل لعنة الله ثلاث مرات على من غير أو بدل شيئاً من ذلك[٤] .

---

(١) دفتر المهمة رقم (١٦) وثيقة رقم (٨١٤٧) وتاريخ ١٥ شعبان سنة ٩٢٣ هـ من السلطان سليم إلى ابنه ولي عهده سليمان في استانبول . وثيقة رقم (٨١٥٣) وتاريخ ١٧ شعبان سنة ٩٢٣ هـ إلى مقام الصدارة العظمى في استانبول (لم يذكر اسم المرسل) .

(٢) ابن زنبل : آخر المماليك «واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني» . تحقيق عبدالمنعم عامر ، القاهرة ١٩٦٢ م . ص ١٤٦ و ١٤٧ .

(٣) اهتمام السلطان سليم بالأمراء المماليك الجراكسة يدل على مدى موقفه بوجه عام من المماليك . وهذا ماتوضحه وصيته بهم بألا ينالهم أذى ، ويوضحه تركه السلطة في أيديهم ، وعدم المساس باقطاعاتهم وبتقاليدهم بعد أن أطمأن إليهم ونتيجة لذلك فقد كان ترفهم في العهد العثماني يفوق ترفهم قبل ذلك .

(٤) دفتر المهمة رقم (١٦) وثيقة رقم (٨١٦١) وتاريخ ٢٠ شعبان سنة ٩٢٣ هـ . من السلطان سليم (القاهرة) إلى أمير دمشق وقاضي القضاة . وثيقة رقم (٨٢١٠) وتاريخ ٢٠ شعبان سنة ٩٢٣هـ من الصدر الأعظم محمد باشا (القاهرة) إلى إستانبول .

كما تشكل ديوان الوالي العثماني في مصر . وكان يتكون من القادة العسكريين الستة ، ومن ٢٤ والياً ، ويجتمع هذا الديوان أربع مرات في الأسبوع، ومهمته النظر في الشئون الإدارية والاقتصادية ... وبدون هذا الديوان لايستطيع الوالي تقرير أي عمل أو تنفيذه ، وإذا تجاوز الوالي حدود سلطته فيرفع أعضاء الديوان الأمر إلى السلطان في استانبول[١] .

وحينما تولى السلطان سليمان (القانوني) ابن سليم الأول مقاليد الحكم في الدولة العثمانية . اهتم بتنظيم شؤون مصر الإدارية والسياسية والعسكرية والاقتصادية ... فمن حيث التنظيم الإداري شكل السلطان سليمان إلى جانب الديوان الكبير – الذي أشرت إليه – الديوان الصغير الدائم ، ويتألف هذا الديوان من كتخدا الباشا[٢] ونائبه ، والدفتردار[٣] والروزنامجي . ومندوب من كل وجاق[٤] .

---

(١) دفتر المهمة رقم(١٦) وثيقة رقم (٨٢٢٣) وتاريخ ٢٢ شعبان سنة ٩٢٢ هـ من السلطان سليم إلى والي مصر الجديد خايربك، وثيقة رقم (٨١٠٠) تاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ٩٢٣ هـ.

(٢) كَتْخُدا : بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء . وفي التركي كتخدا من الفارسية كتخدا ، والكلمة الفارسية من جزءين (كد) بمعنى البيت . و (خدا) بمعنى الرب والصاحب . فالكتخدا هو في الأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد ، والأمين ، فقد كان يقال مثلاً : وزير كتخدا لرى أي مدير ومكاتب الوزراء وأمناؤهم وكان يقال خزينة كتخداسي أي أمين الخزانة . (أحمد السعيد سليمان : تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل . ص ١٢٧ . دار المعارف القاهرة ١٩٧٨ م) .

(٣) دفتر دار : دخلت كلمة دفتردار في الفارسية بلفظها وبمعنى جماعة الصحف ، وأما (دار) ففارسية ، ومعناها الصاحب أو القيم ، فالدفتردار لغوياً هو صاحب الدفتر . وكان الدفتردار بمثابة وزيراً للمالية . وينص قانون محمد الفاتح على أن فتح الخزينة الخاصة بالمال وخزانة الدفاتر وإغلاقها إذا لزم الأمر بمحضر من الدفتردار (أحمد السعيد سليمان : المرجع نفسه ، ص ٩٨ – ٩٩) .

(٤) الوجاق : من التركية أو جاق بضم الهمزة ، ومعناها في التركية الموقد أو المدخنة . أطلق على كل ماتنفخ فيه نار فأطلق على البيت من وبر أو مد ، ثم على أهله ثم على الجماعة تتلاقى في مكان واحد ، ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف ، وعلى الصنف من أصناف الجند. (أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق ، ص ١٩٤) .

وكان هذا الديوان ينعقد يومياً للنظر في الحوادث الجارية . كذلك حدد السلطان سليمان القانوني وظائف الدولة الكبرى على الوجه التالي :

* الكتخيا (الكتخدا) أو نائب الباشا .
* الدفتردار وهو القائم بحفظ الدفاتر وضبط السجلات ولاينفذ أمر بيع عقار إلا بعد توقيعه إشارة إلى تسجيله في دفاتره .
* الروزمانجي : وظيفته إدارة الخراج وضبط حساباته (أي ضرائب الأطيان) .
* أمير الحج : وهو يحمل الصدقات والهدايا التي ترسل من السلطان سنوياً إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وعليه حماية قافلة الحج ذهاباً وإياباً ، ولم يلبث شاغل هذا المنصب أن أصبح الرجل الثاني في الدولة .
* أمير الخزانة (الخازندار) : يحمل الأموال والحاصلات المقرر إرسالها سنوياً إلى استانبول عن طريق البر ، وهو المكلف بحمايتها وتوصيلها سالمة[1] .

والقباطنة الثلاثة وهم : قومندانات ثغور السويس ودمياط والإسكندرية .

وكان تعيين الكتخدا وقباطين ثغور دمياط والسويس والإسكندرية يصدر رأساً من السلطان في استانبول ، ويستدعى إلى العاصمة كل سنة إلا إذا صدر مرسوم جديد باستمرارهم في وظائفهم لعام جديد[2] .

أما باقي السناجق والبكوات وأصحاب الوظائف الكبرى الأخرى فيكون تعيينهم بمعرفة الديوان ، ويصدق على هذا التعيين الباشا ، ويثبتهم الباب العالي.

أما من حيث التنظيم القضائي في مصر قبل مجيء العثمانيين إليها ، فكان من أبرز مظاهره التغيير الذين أدخله السلطان المملوكي بيبيرس في النظام القضائي ، هو أنه لم يشأ أن يترك قاضي قضاة الشافعية يتحكم وحده في جميع الشؤون القضائية لما في ذلك من إجحاف ببقية المذاهب ، لذلك عين في عام

---

(١) عبدالله خلوصي : دوحة الملوك ، ص ٧٣ .

(٢) أحمد راسم : تاريخ ، جـ ١ ، ص ١٤١ – ١٥٧ ، إستانبول ١٣٢٦ – ١٣٢٨ هـ.

٦٦٤هـ / ١٢٦٥ م أربعة من فئة قاضي القضاة يمثلون المذاهب الأربعة على أن يحتفظ قاضي قضاة الشافعية بالإشراف على أموال اليتامى والأوقاف والقضايا الخاصة ببيت المال . وبذا أصبح قاضي قضاة الشافعية أرفع درجة من زملائه ، ثم يليه الحنفاء فالمالكي فالحنبلي[١] .

وظل هذا التنظيم إلى أن جاء السلطان سليم وألغى وظائف الحجاب ، وأعاد للقاضي الشرعي اختصاصاته ، طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وكافة الأمور من مدنية وجنائية وأحوال شخصية ، كما خص القاضي الشرعي بقسمة الزكاة وتحصيل الرسوم على المبايعات والتصرفات العقارية وإدارة الأوقاف[٢] .

وفي عام ٩٢٧ هـ / ١٥٢٠ م أبطل السلطان سليمان القانوني نظام القضاة الأربعة في مصر ، وعين قاضيًا عثمانيًا - بمرتبة قاضي عسكر - قاضيًا لقضاة مصر على أن يتصرف في الأحكام على المذاهب الأربعة ، وأن يكون له نواب أربعة - واحد لكل مذهب - وقسم البلاد إلى ست وثلاثين ولاية قضائية يتولى فيها القضاء قضاة من أهل البلاد ، ومن خارجها من أنحاء الدولة العثمانية[٣] .

غير أن الأمراء المماليك في مصر قد أهملوا شأن القاضي المعين من قبل السلطان العثماني عندما استأثروا بالسلطة ، وصاروا يرفعون مسائلهم القضائية لشيخ الأزهر - وكان من الشافعية - أو لغيره من أئمة المالكية أو الحنابلة . وانتهى بهم الأمر إلى إعادة ديوان القضاة الأربعة الذي كان قد ألغاه السلطان سليمان القانوني[٤] .

---

(١) سعيد عبدالفتاح عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٥٢ ، القاهرة ١٩٥٩ م .

(٢) محمد ثريا أفندي : سجل عثماني ، جـ ٣ ، ص ١٦٩ ، الآستانة ١٣١١ هـ.

(٣) علميه سالنامه سي : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩٧ .

(٤) نهاد سامي بانارلي : دستان ملوك آل عثمان ، ص ٣٠٩.

وكانت أعمالهم تتعلق بكل المسائل الشرعية الخاصة بالملتزمين والحقوق المشتركة ، وواجبات المزارعين ، وله الحق في الإشراف على المبايعات والتصرفات العقارية ، وتسجيل جميع عمليات البيع والشراء وعمليات الزواج والطلاق ، وتتم على يديه عمليات إعلان إسلام بعض الأشخاص[١] .

وكان قاضي الناحية يقوم بالتحري في الموضوع الموكل إليه ويصدر حكمه فيه ، ويحوله بالتالي إلى حاكم الولاية لتنفيذه ، وكان ديوان القاهرة يصدر قائمة بالضرائب المطلوبة وعليه تنفيذها[٢] . وقد أطلق عليه لقب حاكم الشرع تمييزاً له عن حاكم الولاية الذي أطلق عليه لقب حاكم سياسة[٣] .

أما عن المدة التي كان يتولاها القاضي فقد كانت سنتين ، وأحياناً سنة واحدة ، وكان عملهم يستمر طوال الأسبوع بما فيها أيام الجمع[٤] . وكثيراً مايرتكبون الأخطاء ويضطر الأهالي إلى الشكوى لقاضي عسكر أفندي الذي كان هو الآخر يرتكب كثيراً من الأخطاء مثل أخذ الرشوة[٥] .

وبجانب القضاة في الإقليم ، وجد معهم المفتون على المذاهب الأربعة . وكانوا يحضرون مجالس الشرع في المحاكم الإقليمية حينما يكون موضوع الجلسة متعلقاً بإدارة الإقليم[٦] ، أما عن مدة خدمتهم فكانت مدى الحياة[٧] .

---

(١) محمد شفيق غربال : «مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١ م . رسالة حسين أفندي الروزنامجي» . ص ٢٤ ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، مايو ١٩٣٦ م .

(٢) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٤٣ ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

(٣) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٣ .

- ليلى عبداللطيف أحمد : «شيخ العرب همام وحكم جرجا» ص ٣٨٦ ، رسالة ماجستير ، آداب عين شمس ، عام ١٩٧٤ م .

(٥) سامي : قاموس الأعلام ، جـ ٣ ، ص ٤٠١٧ .

(٦) ليلى عبداللطيف : المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

أما عن دخل القاضي ، فلم يكن له مرتب ثابت ، فبالإضافة إلى المبلغ المخصص له من الخزينة العامة ، فإنه كان يتقاضى رسوماً على حسب نوع الدعوى والعقوبات التي كان يفرضها ، ورسوم الزواج والطلاق . وبعض القضاة كان لايأخذ شيئاً ، وعلى هذا كان ينال احترام وتقدير الناس ، وكان بعضهم قليل العلم والمعرفة وعلى هذا الأساس يلجأ إلى العلماء ليحصل منهم على الفتاوى التي تقدم كمستند في الدعوى . ولفتاوى العلماء أهميتها في نقض الأحكام بعد صدورها ، ومن هنا كثرت الفتاوى في ذلك العصر ، كما أن تعدد المذاهب للقضاء ، وتعدد الأقوال في كل مذهب كان من أسباب الفوضى في الأحكام والمعاملات ، ويرجع ذلك إلى أن المتقاضين لم يعرفوا تطور دعاويهم أمام مختلف المحاكم وبخاصة مع ماجرى العمل به من أن للمدعي الخيار في أن يذهب إلى أي قاضي أراد . فكان المدعي يختار القاضي الذي يعرف عن مذهبه القول الذي يأخذ به من أقوال هذا المذهب مايؤيد دعواه ويؤدي هذا النظام إلى زعزعة الثقة في المعاملات[1] .

ولم تتأثر مصر كثيراً بنظام توجيهات مناصب القضاء ولا بنظام المحاكم النظامية الذي صدر في عهد السلطان عبدالمجيد ؛ وذلك لأسباب كثيرة ، يأتي في مقدمتها : ضعف السيادة العثمانية على مصر في القرن التاسع عشر منذ أن تولى محمد علي باشا مقاليد الحكم في مصر حتى أصبحت السيادة العثمانية اسمية فقط . حتى مجيء بريطانيا واحتلالها مصر سنة ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ م وبذلك انعزلت مصر عن الدولة العثمانية والبلاد العربية .

---

(١) أحمد بدوي : تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ٢٤١ ، الإسكندرية (بدون تاريخ) .
– عمر ممدوح مصطفى : أصول تاريخ القانون ، ص ٣٦٧ الإسكندرية ١٩٥٤ م .
– صلاح أحمد هريدي : دور الصعيد في مصر العثمانية ٩٢٣ هـ – ١٢١٣ هـ – ١٥١٧ – ١٧٩٨م ، دار المعارف ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، ص ١٣١ و ١٣٢ .

في أثناء إقامة السلطان سليم في مصر استقبل وفداً من أعيان الحجاز ، بعث به الشريف بركات أمير مكة المكرمة ، وكان على رأس هذا الوفد ابنه «الشريف جمال الدين محمد أبو نمي» حاملاً إلى السلطان سليم تهاني والده ورسالة أعلن فيها الشريف بركات قبوله دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية ، وأرسل مع ابنه مفاتيح الكعبة الشريفة وبعض الآثار النبوية[1] . وأكرم سليم وفاده «أبو نمي» وأعطاه تفويضاً بحكم والده في شرافة مكة ، كما أمر بإنشاء صنجقية عثمانية في جدة أطلق عليها العثمانيون اسم «صنجقية الحبش ثم ولاية الحبش»[2] . وعين الوالي «الخواجا قاسم الشرواني» على صنجقية جدة بعد موت الوالي المملوكي حسين الكردي غرقاً[3] . واحتفلت مكة المكرمة بعودة «أبو نمي» وقرأ التفويض على الناس ، ودعي للسلطان في خطب الجمعة[4] .

وكان الحجاز قد خضع لسلطة الأشراف منذ القرن الرابع الهجري ، فقد تولى أبو محمد جعفر الموسوي – مؤسس العائلة الشريفة الأولى – حكم إمارة

---

(١) الآثار النبوية ويطلق عليها أحياناً الأمانات المقدسة ، وقد انتقلت إلى أيدي العثمانيين سنة ٩٢٣هـ / ١٥١٧ م حينما حملها الشريف أبو نمي إلى السلطان سليم في مصر دليلاً على تبعية الحجاز للعثمانيين ، وقد أرسلها سليم إلى استانبول ، واحتفظ بها في خزائن القصر الداخلية ، ثم أفردت لها غرفة خاصة .

(مادة "Emanet" دائرة المعارف التركية . ميدان لاروس) .

(٢) محمد أنيس : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٢٢، القاهرة، ١٩٦٧ م.

(٣) قطب الدين النهروالي : أخبار مكة المشرفة ، جـ ٣ ، ص ٢٨٤ .

– فاروق عثمان أباظة : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ – ١٩١٨ م ، ص ٣٧ – ٤٩، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ م.

(٤) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم : الدولة السعودية الأولى ١١٥٨ – ١٢٣٣ هـ / ١٧٤٥ – ١٨١٨ م ، الجزء الأول ، ص ١١٩ – ١٥٣ ، دار الكتاب الجامعي . القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

مكة . ومنذ ذلك الوقت والأشراف يتمتعون باعتبار ديني لدى جميع السكان ، ومرت على الأشراف فترات قوة وازدهار ، كما أنها في بعض الفترات أصابها الضعف ولم تكن شيئًا مذكورًا ، وكان الشريف يختار لمنصب الإمارة من لدن كبار الأشراف في الحجاز ويطلب إلى السلطان في مصر أو السلطان العثماني فيما بعد تثبيته في منصبه[1] . ولذا كان يصبح القائم بهذا المنصب أحيانًا ألعوبة في أيدي الملوك والسلاطين أو الخلفاء الذين كانت لهم السيطرة السياسية على الحجاز .

وكانت أهم الأعمال التي يقوم بها شريف مكة تتمثل في تأمين قوافل الحج الوافدة من بقاع العالم الإسلامي . ولذا كان شريف مكة دائمًا يسعى إلى أن تكون علاقاته بالقبائل العربية القاطنة على طول طرق القوافل طيبة . خاصة وأنه لم تكن لديه قوات عسكرية منظمة ، وإنما كان في الغالب يعقد على عصبيته الخاصة[2] .

واستطاع الشريف قتادة وقومه الذين كانوا يقيمون في جهات ينبع ووادي الصفراء الاستيلاء على مكة سنة ٥٩٧ هـ / ١٢٠١ م ، وبهذا العمل مكّن هذا الشريف لنفسه وعائلته في الحجاز وأنشأوا إمارة ظلت قائمة بالأمر رغم ما أصابها في بعض الفترات من ضعف وصراع إلى حين قيام حكومة آل سعود الحالية . وعلى أي حال فإن الشريف قتادة استطاع أن يخضع لسلطانه كافة الأراضي الحجازية من خيبر شمالاً حتى القنفذة جنوبًا[3] .

على أن مركز الشرافة ازداد قوة وازدهارًا حينما تولى إمارة مكة الشريف أبو نمي ٩٣٢ هـ - ١٥٢٥ م ، الذي وضع قانونًا عرف باسمه أعطى للأشراف

---

(١) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٣) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ، ص ٣٠٧، مكة ١٣٥٢ هـ.

سلطة قوية على الحجاز[1] ومنذ ذلك الوقت وحتى انهيار نظام الشرافة على أيدي آل سعود في القرن العشرين تعاقب على شرافة مكة ثلاث عائلات من نسل أبي نمي : الأولى – نوو بركات ، والثانية – عائلة نوي زيد ، والثالثة – عائلة نوي عون . واستقلت العائلة الأولى بالأمر وحدها مايقرب من قرن من الزمان ثم نافستها عائلة نوي زيد حوالي عام ١٠٩٠ هـ / ١٦٧٩ م . وظل منصب إمارة مكة ينتقل من زيدي إلى بركاتي حتى استقل به آل زيد دون آل بركات ، وظل الأمر بأيديهم إلى دخول محمد علي الحجاز[2] .

ويبدو أن منصب الشرافة كان يجلب كثيراً من المكاسب المادية على صاحبه مما أدى إلى الصراع المرير الذي دار بينهم خاصة في العصر العثماني، إذ إن سلاطين آل عثمان احتفظوا بنظام الشرافة على وضعه الذي كان عليه أيام سلطنة المماليك مع إنشاء صنجقية عثمانية في جدة يتولاها أحد الحكام أو الأمراء العثمانيين . وكان كل فريق من الأشراف المتصارعين يستميل إليه مجموعة من القبائل . ويتقاتل الفريقان ، ومن ينتصر في القتال يجلس على كرسي الإمارة ، ويكتب أتباعه إلى الدولة العثمانية يطلبون تعيينه ، فكان يرسل فرمان التعيين ويكتفي من الشريف بإظهار الولاء واعتبار نفسه تابعاً للسلطان في كل الأمور.

---

(١) حسين محمد نصيف : ماضي الحجاز وحاضره ، ص ١٧، طبع دار الفتح بمصر ١٣٤٩ هـ.
– قانون أبي نمي مكون من ستة وثلاثين مادة ، جعلت الإمارة وراثية في الأسرة الهاشمية ، وحرمت على الأشراف الاشتغال بأية مهنة أو صناعة . وجعلت من الأشراف طبقة ممتازة لها حقوق ، يجب ألا يمارسها العامة ، بالإضافة إلى أنها حرمت على الرعية عدم التطاول على الأشراف أو معارضة نفوذهم ، ويذكر صاحب كتاب ماضي الحجاز وحاضره أن هذا القانون توجد منه نسخ عند الأشراف ، ولكنه لم يستطع الحصول على أي منها .

(٢) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ – ٣١١ .

ولم يكن الصراع داخل الحجاز قاصراً على الأشراف فيما بينهم ، وإنما كان له مظهر آخر بين الأشراف والولاة العثمانيين حول واردات جدة ونصيب الأشراف من هذه الواردات ، ولذا كان الولاة الأتراك دائماً يعملون كل جهدهم لإذكاء روح الصراع بين الأشراف ليتمكنوا عن طريق التفرقة بينهم من السيطرة عليهم جميعاً ، مما يجعل السلطان العثماني يثق في قدرة هؤلاء الولاة وإبقائهم في منصب الولاية أكبر وقت ممكن[١]. على أنه لم يَعُد يهم السلاطين العثمانيون – منذ أن شغلوا بالفتن الداخلية والحروب الخارجية – إلا دوام إرسال المحامل الثلاثة من العراق والشام ومصر ، وإرسال الصدقات السنوية إلى أهل الحرمين، وتركوا أمور الحكم في أيدي الأمراء المحليين من أشراف وأمراء[٢] .

ولم يكن للعثمانيين في مكة حتى العهد العثماني الثاني موظفون من الأتراك يقولون شيئاً عن أمور الحكم ماعدا بعض القضاة والمحتسبين ، ورغم أن الحاكم العثماني في جدة كان له حق الإشراف على شئون الحرمين إلا أنه ظل مقيماً بحكم منصبه في جدة ولم ينتقل إلى مكة إلا في العهد العثماني الثاني . وكان صنجق جده يستطيع أن يسيطر على مقدرات البلاد الحجازية كلها عندما يتولى أمر مكة شريف مسالم أو ضعيف . ولكن الأشراف الأقوياء كانوا يتجاهلون سلطة هذا الصنجق ، كما يتجاهلون في بعض الأحيان أوامر الخلافة العثمانية نفسها[٣] .

وعلى أي حال ، فإن دخل البلاد من مواسم الحج والمكوس أصبح – منذ عام ١٠٤٠ هـ / ١٦٣٠ م – قسمة بين الأشراف والحكومة العثمانية نظير قيام الحكومة بشؤون الحجاج وعمارة الحرمين[٤] . ومنذ أن انتقل منصب الشرافة إلى

---

(١) عبدالقدوس الأنصاري : تاريخ مدينة جدة ، ص ٢٤٢، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م.

(٢) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(٣) أحمد السباعي : تاريخ مكة ، جـ ١ ، ص ٣١٩، مطابع دار الكتاب العربي بمصر ١٣٧٦ هـ.

(٤) أحمد السباعي : المرجع نفسه ، ص ٣٢٠ .

أسرة آل زيد . بدأ أشراف هذه الأسرة العمل من أجل استقلال الشرافة التي بدت عليها مظاهر الغنى عن طريق موارد الثروة الخارجية ، والهدايا التي أصبحت تصل من الهند مباشرة إلى الحجاز ، منذ انسحاب الأسطول العثماني من المياه الشرقية[١] .

ويذكر «هو جارث» أن أشراف عائلة آل زيد كانوا قادرين على تكوين سياسة شعبية لهم بمناصرتهم الفقراء ضد الأغنياء[٢] .

والواقع أن سلطة الأشراف على الحجاز ظلت قوية رغم الخلاف والصراع فيما بينهم حتى خضع الحجاز لآل سعود ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الخلافات التي كانت بين الأشراف كانت من بين العوامل القوية التي ساعدت آل سعود ، ومهدت لهم الطريق إلى الحجاز وضمه إلى حكمهم .

أما علاقة الأشراف في الحجاز بنجد فقد ذكرها لنا المؤرخ النجدي عثمان ابن بشر ، حيث ذكر أنه لما قوى أمر أشراف مكة بسطوا سلطانهم على كل ماكانوا يستطيعون الوصول إليه من الأراضي النجدية ، وكان سلطانهم يتمثل في جباية الأموال وأخذ الهدايا من أمراء المناطق التي يخضعونها . ولانعرف بالضبط متى بدأ نفوذ مكة يتغلغل في داخل الأراضي النجدية ، وليس لدينا مصادر أصلية تحدد بداية هذه الصلة ، ولكن من الثابت أن هذا النفوذ بلغ قمته في عهد الشريف أبي نمي الذي يعد من أعظم الأشراف الذين تولوا منصب إمارة مكة (٩٣٢ هـ / ١٥٢٥ م - ٩٩٠ هـ - ١٥٨٠م) .

ويذكر عثمان بن بشر أن هناك غزوات عديدة قام بها أشراف مكة على البلاد النجدية تدل على تدخلهم في أمور نجد منذ القرن العاشر الهجري حتى الثاني عشر ، فيحدثنا أن الشريف حسن بن أبي نمي تمكن عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م من الوصول إلى نجد وحاصر معكال المكان المعروف في الرياض[٣].

---

(١) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم : الدولة السعودية الأولى ، جـ ١ ، ص ١٣٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .

(٣) عثمان بن بشر : عنوان المجد في تاريخ نجد ، جـ ١ ، ص ٣٢، الناشر مكتبة الرياض الحديثة .

وتمكن هذا الشريف عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م، من الوصول إلى ناحية الشرق من نجد في جيش كثيف ، واستولى على مدن وحصون تعرف بالبديع والخرج والسلمية واليمامة ومواضع أخرى[١] . واستمر هذا العمل الهجومي من جانب الأشراف على المدن والقرى النجدية طوال القرن الحادي عشر والنصف الأول من القرن الثاني عشر الهجريين ، واتخذ تدخل الأشراف في شؤون نجد أحياناً مظهر الشدة والقسوة . فيذكر ابن بشر أن الشريف سرور ابن زيد ظهر على نجد عام ١١٠٩ هـ / ١٦٩٧ م ونزل روضة سدير ثم نزل قرى جلاجل وفعل بهذه البلدان مافعل ... ونزل الغاط واتسمت عملياته في كل هذه البلدان النجدية بالقسوة والعنف[٢] . وتجاوز تدخل الأشراف في شؤون نجد منطقة اليمامة إلى غيرها من المناطق النجدية ، ولم تكن سيرة الأشراف مع أهل نجد حسنة[٣] .

وتشير المصادر إلى أنه منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري بدأ تدخل الأشراف في أمور نجد يضعف وانقطعت غزواتهم أو كادت تنقطع لاتعففاً منهم كما اثبتت الأحداث ؛ ولكن لانشغالهم بالمنازعات فيما بينهم على منصب الإمارة وانقسامهم إلى بيوت متصارعة ، بالإضافة إلى أنه في هذا الوقت بدأت قوة آل سعود تظهر على مسرح الأحداث في شبه الجزيرة العربية .

أما من حيث التنظيم القضائي في الحجاز فقد كان موجوداً فيه قبل مجيء العثمانيين . وكان يوجد عدد من المحاكم الشرعية في مكة إلى جانب عدد من المفتين والمدرسين في الحرم المكي الشريف والحرم المدني ، ولايتعدى جهود الدولة العثمانية في هذا المجال سوى تنظيم المحاكم القائمة وتوسيعها.

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢١ .

(٣) منير العجلاني : تاريخ البلاد العربية السعودية ، جـ ١ ، ص ٣٠، دار الكاتب العربي، بيروت.

فقد أنشأت الدولة العثمانية إلى جانب المحكمتين الموجودتين في مكة المكرمة ثلاث محاكم أخرى ، تضم كل محكمة عدد من القضاة والمفتين للنظر في القضايا التي ترفع إليها[١] .

وكان عدد القضاة في محكمة المعابدة الشرعية يصل إلى أحد عشر قاضياً وكان يوجد بها أربعة من المفتين ، إلى جانب عدد من الموظفين[٢] .

وكانت مهمة هذه المحاكم النظر في القضايا التي تصلها والحكم فيها مثل قضايا الإرث ، والطلاق والمخالعة ، والقضايا الجنائية ، وتسجيل عقود البيع والشراء وانتقال الملكية ، وفض الخصومات والمنازعات بين الناس على ضوء تعاليم الشريعة الإسلامة[٣] .

وكان يوجد في المدينة المنورة محكمة شرعية منذ أيام الدولة المملوكية ، فقامت الدولة العثمانية بإنشاء ثلاث محاكم شرعية أخرى وصل عدد القضاة بها إلى مايقرب سبعة عشر قاضياً ، وتسعة مفتين[٤] .

وكان هناك عدد من المفتين في الحرم المكي والمدني يختلف عددهم من عصر إلى عصر ، ومن سلطان إلى آخر ، غير أن عدد المفتين في الحرم المكي في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي قد وصل إلى مايقرب من ثلاثة وعشرين مفتياً منتشرين في أروقة الحرم المكي للتدريس والإفتاء وتعليم الناس أمور دينهم[٥] .

---

(١) رفعت أفندي : دوحة المشايخ ، ص ٨١ – ٩٣، مطبعة إستانبول.
– محمد جمال : وثائق سياسية ، ص ٢٨١ .

(٢) حافظ حسين الأيوانسرايي : حديقة الجوامع ، جـ ١ ، ص ١٨٣ .
– حاجي خليفة : فذلكة ، جـ ١ ، ص ١٤٩، إستانبول ١٢٨٦ هـ.

(٣) عثمان زاده : حديقة الوزراء ، ص ١١٩ .
– أسعد أفندي : أس ظفر ، ص ١٢٧ .

(٤) رفعت أفندي : المصدر السابق ، ص ١٠٧ – ١٠٩ .
– أحمد راسم : تاريخ ، جـ ١ ، ص ١٥١ .

(٥) وثيقة رقم (٧٥٣) ، كرتون ٢٧ ، ظرف ٤١ ، قسم ١١.
تاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٠٨ هـ / ١٤ أكتوبر ١٧٩٣ م.

وكان يوجد في مكة المكرمة إلى جانب المحاكم المشار إليها محكمتين تختص الأولى منها بالإشراف على الأوقاف الخيرية للحرم المكي الشريف . أما المحكمة الثانية فأطلق عليها اسم «محكمة الأشراف» وكان رئيس هذه المحكمة وقضاتها وموظفوها من الأشراف ، وكانت خاصة بالأشراف ، تقضي بينهم في المنازعات والخصومات ، وتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية عليهم[1] .

وكان قاضي عسكر الأناضول هو الذي يعين القضاة في الحجاز ، وبعد أن أنشيء منصب قاضي عسكر البلاد العربية أصبح مسؤولا عن تعيين القضاة في الحجاز ، ويرفع هذا التعيين - كالعادة - إلى شيخ الإسلام للمصادقة عليه ورفعه إلى السلطان ، لإصدار فرمان التعيين .

وقد حظي قاضي مكة المكرمة والمدينة المنورة بمكانة كبيرة لدى سلاطين الدولة العثمانية يتضح ذلك من المراسلات والخطابات التي كان يبعث بها سلاطين هذه الدولة ، وكانت مليئة بعبارات التقدير والاحترام والإجلال باعتبارهما رؤساء محاكم أقدس مدينتين على الإطلاق . وكان السلطان العثماني يخاطب قاضي مكة المكرمة والمدينة المنورة «بقاضي قضاة الحرمين الشريفين»[2] .

وقد شحت المصادر والمراجع التركية والعربية عن إيراد تفصيلات كافية عن المحاكم الشرعية في الحجاز ، ولم أجد - على حد علمي - كتبًا تتحدث في هذا المجال سوى إشارات قليلة ونادرة في بعض المصادر والمراجع ، لاتفي بالحاجة في هذا الموضوع.

وقد وجد ذكر لمحكمتين في مدينة الطائف ، ومحكمتين شرعيتين في مدينة جدة[3]. ولم أجد تفصيلات كافية عن هذه المحاكم في المصادر العثمانية.

---

(١) محمد ثريا أفندي : سجل عثماني ، جـ ٣ ، ص ١٥٩ .
- علميه سالنامه سي : ص ٤٥٣ .

(٢) نهاد سامي : دستان ملوك آل عثمان ، ص ١٣١ - ١٤٧ .
- سامي : قاموس الأعلام ، جـ ٣ ، ص ٤٠٣١ .

(٣) منجم باشي : صحائف الأخبار ، جـ ٣ ، ص ١٧٩ .
- عطائي : ذيل الشقائق ، ص ١١٩ - ١٢١، إستانبول ١٢٦٨ هـ.

اليمن:

دخلت اليمن بادئ الأمر ، تحت السيادة العثمانية سلمياً ، حيث أطاع «أسكندر الجركسي المخضرم» أمر السلطان سليم بأن يكون والياً على اليمن ، وأصبحت الخطبة في اليمن باسم السلطان سليم[1] .

وكانت اليمن في تلك الفترة ، تمر بفترة اضطراب ؛ نتيجة للسياسة الجائرة التي سار عليها الحكام المماليك ، وكان النزاع مستمراً بين القواد المماليك وبين أهل البلاد . وتمكن القائد المملوكي «كمال بك الرومي» من قتل اسكندر المخضرم سنة ٩٢٧ هـ / ١٥٢١ م ، والحلول محله في «زبيد» وذلك بحجة أنه خان الدولة العثمانية ، وخرج عن طاعتها ، وأراد أن يستقل باليمن ، غير أن كمال الرومي لم ينعم بالحكم حيث قتل على يد أتباع اسكندر المخضرم سنة ٩٣٠ هـ / ١٥٢٥ م . وحل مكانه «اسكندر بك القرماني» في زبيد ، غير أن المماليك انقسموا على أنفسهم إلى حزبين ، حزب الجراكسة – حكام مصر قبل مجيء العثمانيين – والحزب الموالي للحكم العثماني ، رغم إعلان الطرفين الولاء للسلطنة العثمانية[2] .

وفي تلك الفترة سافر من مصر إلى جدة الأمير سلمان الريس ، وعرض على سنجقها الأمير حسين الرومي الذهاب معه إلى اليمن على رأس حملة مشتركة ؛ لتوطيد دعائم الحكم العثماني هناك ، وإقرار الأمن والسلام في ربوع اليمن، والدفاع عنها ضد القوى النصرانية البرتغالية. وتم سفر الحملة المشتركة

---

(١) سيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن (٩٤٥ – ١٠٤٥ هـ / ١٥٣٨ – ١٦٣٥ م) . الطبعة الثانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ م ، ص ٩٤ – ٩٦ .

(٢) محمد بن أحمد النهروالي : البرق اليماني في الفتح العثماني . الطبعة الأولى . دار اليمامة الرياض ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م ، ص ١٦ – ٤٨ .

– محمد أحمد العقيلي : تاريخ المخلاف السليماني ، جـ ١ ، الطبعة الثانية ، دار اليمامة الرياض ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ص ٢٧٨ – ٢٨٩ .

إلى اليمن ، غير أن اسكندر القرماني رفض الدخول في الطاعة ، واشتبك في حرب مع سلمان الريس ، انتهت بانتصار الأخير بسبب سياسة سلمان الريس وخبرته بشئون اليمن ، واستمالته قبائل يافع ، والمهرة ، وأمير جيزان ، كما تمكن الأمير حسين الرومي من دخول «زبيد» ، بعد أن حدث خلاف بين سلمان الريس وأمير جيزان عز الدين بن أحمد ، وانفرد بالأمر فيها عام ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م ، وعلى أثر ذلك نشب خلاف بين حسين الرومي وسلمان الريس ، الذي تمكن من الهروب إلى مصر ، واستطاع إقناع الباشا العثماني في مصر بتشكيل حملة جديدة لاسترجاع اليمن ، وعاد بها ثانية . ورغم أن الحملة انتهت بهزيمة مصطفى الرومي الذي خلف حسين الرومي في سنة ٩٣٤ هـ / ١٥٢٧ م ، إلا أن سلمان الريس قتل على يد رجال خير الدين حمزة – القائد العثماني الذي تحالف مع علي بك القرماني – ولكن أتباع سلمان الريس – بزعامة ابن أخته «مصطفى بيرم» – تمكنوا من قتل خير الدين حمزة ، وعين الأمير مصطفى بيرم الأمير علي الرومي بدلا منه في «زبيد» ، ثم توجه على رأس أسطول إلى الهند رغبة منه في الابتعاد عن مشاكل اليمن : غير أن الأمير علي الرومي لم يستطع السيطرة على مجريات الأمور في «زبيد» ، فعين في مكانه أحد رجاله وهو الذي اشتهر باسم «اسكندر موز» واشتهر الأخير بالهدوء والعدل ، فأحبه الناس . كانت هذه الأمور في الوقت الذي كانت فيه الأساطيل البرتغالية تهدد أمن البحر الأحمر ، وكانت الجهود العثمانية مستمرة في حماية مدخل هذا البحر[1] .

وفي سنة ٩٤٥ هـ / ١٥٣٨ م أبحرت حملة سليمان باشا الخادم من مصر متجهة إلى اليمن ، وتعد هذه الحملة بداية لجهد عثماني حقيقي في اليمن ، حيث نجحت في بسط النفوذ العثماني على تهامة وزبيد ، وما كادت الحملة تصل إلى عدن في ١٣ أغسطس ١٥٣٨م حتى فتح حاكمها عامر بن داود الطاهري أبوابها

---

(١) بجوي إبراهيم باشا : تاريخ بجوى . الجزء الأول . ص ٢٢٠ – ٢٢٤ ، المطبعة العامرة ، إستانبول ١٢٨٣ هـ .

أمام العثمانيين ، وعين سليمان باشا على حكم المدينة الأمير «بهرام» تسانده قوه عثمانية قوامها خمسمائة جندي . وكان القضاء على الطاهريين في «عدن» والمماليك في «زبيد» يعني بداية المواجهة المباشرة بين العثمانيين والإمامة الزيدية، الذين استغلوا فرصة سفر سليمان باشا لقتال البرتغاليين في المحيط الهندي ، وتمكنوا بزعامة شرف الدين من الدخول في «ثغر» مركز الإمامة الزيدية ، وقد فشل سليمان باشا في إخراجهم فعاد إلى مصر[1] .

وكانت أهم نتائج حملة سليمان باشا الخادم : السيطرة على زبيد ، ومنطقة تهامة في الشمال ، والقضاء على الحكم الطاهري في عدن ، واخضاعها للعثمانيين وكذلك السواحل اليمنية من الشحر وعدن جنوباً إلى جيزان شمالا[2] .

وفي سنة ٩٥٩ هـ / ١٥٥١ م استطاعت الدولة العثمانية عن طريق واليها مصطفى باشا النشار التفاهم مع الأئمة الزيدية . وتمتع اليمن بحالة من الاستقرار ، تمكن العثمانيون خلالها من بسط نفوذهم على الساحل الإفريقي الشرقي، مستغلين الخلاف الذي كان قائماً في الحبشة ؛ نتيجة للإنقسام الديني، ودخولها في حروب أهلية طويلة ، استمرت حتى بداية القرن السابع عشر الميلادي . كما تمكن العثمانيون كذلك – خلال استقرار حكمهم في اليمن – من إرسال حملات بحرية إلى الخليج العربي تحت قيادة القائد العثماني المشهور «بيري ريس» ، حيث تمكن من الاستيلاء على مسقط ، وهزيمة أسطول برتغالي هناك ، كما ضرب الحصار حول «هرمز» ، ولكنه قرر العودة إلى مصر بعد أن تشتت جزء كبير من أسطوله ، ثم سافر «مراد باشا» والي مصر لمتابعة جهود «بيري ريس» . ونزل بالبصرة ، ومن هناك إلى هرمز حيث هزم أمام أسطول

---

(١) محمد بن أحمد النهروالي : المصدر السابق ، ص ٨٣ – ٩٣ .
– سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ١٤٧ – ١٨٨ .
(٢) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ١٢٩ – ١٥٠ .

برتغالي، فعاد إلى مصر. غير أن الدولة العثمانية أرسلت حملة أخرى في عام ٩٦٢ هـ / ١٥٥٤ م ، على رأسها سيدي علي لنفس الغرض ، لكن هذه الحملة أصيبت بالفشل مما جعل الدولة العثمانية تتخلى عن سياسة شن الحرب ضد البرتغاليين في المحيط الهندي ، وضدهم وضد إيران في الخليج العربي ، وتتحدد أهمية اليمن لدى العثمانيين بعد عام ٩٦٢ هـ / ١٥٥٤ م بالدفاع فقط عن البحر الأحمر[١] .

وفي داخل اليمن تمكنت الإمامة الزيدية من هزيمة العثمانيين ، وطردهم من أغلب بقاع اليمن وعدن ، مما جعل الدولة العثمانية ترسل في عام ٩٧٦ - ٩٧٧ هـ / ١٥٦٨ - ١٥٦٩ م ، حملة كبيرة تحت قيادة سنان باشا لإعادة ضم اليمن ، وهذا مايعرف بالفتح العثماني الثاني لليمن ، وتمكن سنان باشا من الاستيلاء على عدن والدخول في حرب ضارية مع الإمامة الزيدية التي قبل إمامها الطاهر - في ذلك الوقت - أن يحكم باسم السلطان العثماني على أساس احتفاظه بالمنطقة التي يحكمها ، والتي تشمل : ثلاء ، والظواهر ، وصعدة ، وحجة ، وبعض المناطق المجاورة كإقليم الشرق ، وعفار ، وحصن ذي مرمر ، مع وجود حامية عثمانية رمزية لاتزيد على ثلاثين جندياً تقيم في صعدة كرمز للسيادة العثمانية على كل المناطق اليمنية ، بما فيها المنطقة التي يسيطر عليها الإمام . وقد تم الصلح على ذلك عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م ، ولكن الإمام الزيدي «المؤيد بالله محمد بن القاسم» حارب العثمانيين حتى أخرجهم من اليمن كلية في عام ١٠٤٥ هـ / ١٦٣٥ م ، وبذلك قامت الدولة القاسمية الزيدية في اليمن[٢] .

بعد هذا العرض الموجز عن كيفية دخول اليمن في الحكم العثماني نورد بإيجاز وتركيز النظام الإداري العثماني في اليمن :

---

(١) محمد بن أحمد النهروالي : المصدر السابق ، ص ٨٦ - ٩٠ .

(٢) محمد بن أحمد النهروالي : المصدر السابق ، ص ١٦ ، ٩٧ .

قسم العثمانيون اليمن إلى سبعة ألوية هي : لواء صنعاء ، وصعده ، وتعز، وزبيد ، وعدن ، وكوكبان ، والشحر . وقسموا كل لواء إلى عدة أقضية ، كما قسم كل قضاء إلى عدد من النوحي ، وكانت الناحية تضم عدداً من القرى ، وهي أصغر وحدة إدارية في التنظيم العثماني[1] .

وقسم لواء صنعاء إلى تسعة وعشرين قضاء وناحية ، منها : بعدان ، وذمار ، وبني مطر ، والحيمة ، وبريم ، وعمران ، وإب ، وقسم لواء صعدة إلى عشرين قضاء وناحية ، أهمها : السودة ، وعفار ، وساقين ، وجبل رازح ، ونجران .

أما لواء تعز فقد قسم إلى أحد عشر قضاء وناحية منها : جبلة ، ذي سفال ، عزلة عران ، ريمة ، جبل صبر .

واشتمل لواء زبيد على أحد عشر قضاء وناحية . أهمها : موزع ، حيس ، ميناء المخا ، جيزان ، اللحية ، الحديدة ، جزر فرسان ، جزيرة كمران[2] .

أما لواء الشحر وكوكبان فلم يتم تقسيمهما إلى أقضية ونواح ، وفضلت الدولة العثمانية عدم التدخل في شؤونهما ، واكتفت بقبول حكام هذين اللوائين السيادة العثمانية عليهما ، ودفع الأموال المقررة[3] .

التنظيم القضائي في اليمن :

اهتمت الدولة العثمانية بأمر القضاء في اليمن ، وكان كبير القضاة يسمى بقاضي القضاة ، ويطلق عليه أحياناً اسم «حاكم الشريعة وحارسها» ، على اعتبار أنه المطبق للشريعة الإسلامية ، ولتميزه عن الحاكم العام وهو الوالي[3].

---

(١) نهاد سامي بانارلي : دستان ملوك آل عثمان ، ص ١٧٧ .
– منجم باشي : صحائف الأخبار ، جـ ٣ ، ص ٢٩٩ .

(٢) عبدالله خلوصي : نوحة الملوك ، ص ٨٣ .
– رفعت أفندي : نوحة المشايخ ، ص ١١٧ .

(٣) عبدالقادر بن شيخ العيدروس : النور السافر عن أخبار القرن العاشر ، ص ٢٣٩ – ٢٤٠ المكتبة العربية ، بغداد ١٩٣٤ م .

وخوطب من قبل السلطان العثماني بـ «أقضى قضاة المسلمين ، وإمام الموحدين ، معدن الفضل واليقين ، وارث علوم الأنبياء والمرسلين قاضي محروسة (اليمن) زيدت فضائله»[1] .

وكان مقر قاضي اليمن مدينة زبيد باعتبارها العاصمة ، وبعد أن تمت السيطرة على صنعاء اتخذ منها مقراً له ، وبعد إنشاء الوالي بهرام باشا (٩٧٧ - ٩٨٣ هـ / ١٥٧٠ - ١٥٧٥م) مدينة ملحظ أصبحت مقراً لقاضي قضاة اليمن[2] .

وكان قاضي عسكر الأناضول هو الذي يعين قضاة اليمن ، وحينما أنشيء منصب قاضي عسكر البلاد العربية كان هو المكلف بتعيين القضاة في اليمن ، غير أننا نجد أغلب قضاة اليمن يتم تعيينهم من قبل الولاة .

صمتت المصادر التركية عن ذكر المفتي في اليمن ، وهذا يدل على عدم تعيين الدولة العثمانية مفتين في اليمن ، وقد تركت الأمر لقاضي قضاة اليمن - كما جرت العادة بعض الأحيان - وأحياناً يقوم الوالي بتعيين المفتين بمعرفة قاضي القضاة ومشورته .

وتذكر بعض المصادر والمراجع العربية أن المفتي في اليمن في عهد الوالي حسن باشا الوزير (٩٨٨ - ١٠١٢ هـ / ١٥٨٠ - ١٦٠٤ م) كان الشيخ صديق ابن محمد الحنفي الزبيدي[3] وأن هذا الشيخ اعترض على تصرف خاطئ من قبل الوالي سنان باشا الكيخيا مما جعل هذا الوالي يأمر سنة ١٠١٥ هـ / ١٦٠٦ م بالقبض على الشيخ صديق ويأمر بسجنه في حصن ذي مرمر[4].

---

(١) رفعت أفندي : المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٢) محمد ثريا أفندي : سجل عثماني ، جـ ٢ ، ص ٣١٧ .
- راشد : تاريخ يمن وصنعاء ، جـ ١٠ ، ص ١١٣ ، الآستانة ١٢٩١ هـ .

(٣) عبدالصمد بن إسماعيل الموزعي : الإحسان في دخول اليمن تحت عدالة آل عثمان ، ص ٨٤ - ٨٥ ، تحقيق عبدالله محمد الحبشي . الطبعة الأولى . منشورات المدينة . صنعاء ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

(٤) المصدر السبق ، ص ٨٥.

وقد عين الفقيه اليمني عز الدين محمد بن عز الدين مفتياً عاماً لليمن من قبل الوالي جعفر باشا (١٠١٦ - ١٠٢٥ هـ / ١٦٠٧ - ١٦١٦م) [١] .

وكان إلى جانب القضاة في اليمن عدد من النواب في بعض المدن الصغيرة ، وقد ذكر صاحب كتاب دوحة المشايخ أنه كان يوجد في اليمن في أواخر القرن السادس عشر الميلادي ثمانية عشر نائباً [٢] .

ولم تتأثر اليمن بنظام إصلاح القضاء الشرعي والمحاكم النظامية الذي صدر في عهد السلطان عبد المجيد .

---

(١) عبدالله بن علي الوزير : تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري ١٠٤٥ هـ - ١٠٩٥ م ، ص ٨١ - ٨٣ المسمي طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى . تحقيق محمد عبدالرحيم حازم ، الطبعة الأولى . مركز البحوث والدراسات اليمني . صنعاء ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٢) رفعت أفندي : دوحة المشايخ ، ص ١١٩ - ١٢٣ .

- راشد : تاريخ يمن وصنعاء ، جـ ١ ، ص ١١٩، الآستانة ١٢٩١ هـ.

العراق:

قامت الدولة الصفوية في فارس عقب تفكك إمبراطورية هولاكو المغولي ، وتفكك مملكة غازان أيضاً ، وكانت في بداية أمرها حركة صوفية سنية بسيطة قام بها أحد المتصوفين وهو «صفي الدين» الذي تنتسب إليه الأسرة والدولة الصفوية ، وقد عاصر الشيخ صفي الدين تيمورلنك في أواخر القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي ، وأوائل القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي . وقد طرأ تطور على تلك الحركة الصوفية السنية على أيدي خلفاء صفي الدين . ففي عهد حفيده الشيخ «أوجق علي» تحولت الحركة من المذهب السني إلى المذهب الشيعي الاثنى عشري ، ثم تطورت تلك الحركة واتخذت طابعاً سياسياً ، إلى أن أتى إسماعيل الصفوي الذي يعد مؤسس الدولة الصفوية . وقد حكم في الفترة (٩٠٦ - ٩٣١ هـ/ ١٥٠٠ - ١٥٢٤ م) وقد اتصف إسماعيل الصفوي بميوله العسكرية القوية ، وحماسه الشديد لنشر المذهب الشيعي ، كما اتصف بطموحه السياسي الكبير ، وتبلور كل ذلك في تصميمه على أن يجعل من فارس دولة شيعية قوية موحدة ، وقد نجح في ذلك ، وأخذ يمد نفوذه وينشر المذهب الشيعي خارج فارس ، فضم العراق إلى حكمه سنة ٩١٤ هـ / ١٥٠٨ م، وكان يستخدم الشدة المتناهية في تنفيذ سياسته تلك ، وكان العراق ذا أهمية خاصة للدولة الصفوية الناشئة نظراً لغناه وثروته ، وبالإضافة إلى مزارات الشيعة في النجف وكربلاء[1] .

وباستيلاء الصفويين على العراق والقضاء على الإمارات التركمانية التي كانت متاخمة لحدود الدولة العثمانية ، وبإكمال الدولة العثمانية استيلائها على شرق الأناضول تجاورت الدولتان ، ولم تكن الحدود واضحة بينهما ، بحيث تمنع التنازع المستمر .

---

(١) محمد زكي : مقتول شاه زادلر ، ص ٦٣ ، الآستانة ١٣٣٦ هـ.

- أحمد جواد : تاريخ عسكري عثماني ، ص ١٨٣، إستانبول ١٨٨٢ م.

وكان هناك أسباب أخرى أدت إلى سوء العلاقة بين الدولتين «العثمانية والصفوية» منها : إيواء الشاه إسماعيل الصفوي بعض الأمراء العثمانيين الفارين من الدولة العثمانية واستخدامهم في إثارة الفتنة في الدولة العثمانية . بالإضافة إلى نشر المذهب الشيعي في الأناضول والتي كانت تحت حكم الدولة العثمانية .

وقد أدرك السلطان سليم الخطر الشيعي الذي يهدد دولته من الشرق ذلك الخطر الذي وصل إلى قلب الأناضول مقر الحكم العثماني ، فعمل على مهادنة الغرب النصراني ليتمكن من الدفاع عن دولته وعن الإسلام السني ، وتوجه سليم بجيشه إلى شرق الأناضول واستأصل الشيعة هناك وذلك بأن فرقهم في ولايات الدولة العثمانية في البلقان حتى لايشكلوا تكتلاً ضده وتمكن الجيش العثماني بقيادة سليم من الدخول في الأراضي الفارسية ، والتقى بالجيش الفارسي بقيادة الشاه نفسه في موقعة جالديران عام ٩٢٠ هـ / أغسطس ١٥١٤ م ، انتهت المعركة بهزيمة الشاه وجيشه هزيمة منكرة فر على أثرها الشاه بمن تبقى معه من جيشه إلى عاصمته تبريز[1] .

وكان لموقعة جالديران نتائج خطيرة وبعيدة المدى ، فمن جهة العلاقات الفارسية العثمانية ، عاد سليم دون عقد صلح مع الشاه إسماعيل الصفوي ، أي أن حالة الحرب لازالت مستمرة قائمة بينهما . وقد استمرت هذه العلاقات العدائية فترة طويلة حتى القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي . أما بالنسبة للعلاقات بين السنة والشيعة ، فقد زادتها الحرب سوءًا ، ومن النتائج الطيبة لهذه المعركة أنها قضت على المذهب الشيعي في الأناضول ، كما انحسر المد الشيعي في العراق ، حتى أصبح هناك توازن بينه وبين المذهب السني . أما في فارس فقد بقي المذهب الشيعي على ماهو عليه مذهب رسمي وقومي للدولة.

---

(١) محمد زكي : مقتول شاه زادلر ، ص ٨١.

- أحمد جواد : تاريخ عسكري عثماني ، ص ١١٧.

وكانت مكاسب الدولة العثمانية من هذه المعركة ضم الجزء الشمالي من العراق ويشمل دياربكر ، وكردستان ، والموصل ، ولم يضم العراق كله إلى حوزة العثمانيين ، مما يدل على أن السلطان سليم لم تكن نواياه عدوانية أو استعمارية – كما يذكر بعض المؤرخين[1] – وإنما كان هدفه إبعاد النفوذ الشيعي عن بلاده ، وتأديب الشاه الذي نكل بالسنيين في بلاده ، ولو كان هدف سليم غير ذلك لاستغل فرصة هزيمة الشاه ودخل بغداد وضم العراق إلى دولته .

أما العراق الأوسط الجنوبي فقد ظل تحت حكم الدولة الصفوية الشيعية في فارس ، كما كان النزاع مستمراً حول منصب حاكم بغداد الذي كان يعرف باسم «الخان» ، فكانت كل من الدولتين «الصفوية والعثمانية» تسعى إلى تأييد أي فريق من الفريقين المتنازعين حول هذا المنصب ، وقد أرسل أحد حكام بغداد ويدعى «ذو الفقار» إلى السلطان سليمان القانوني يطلب منه قبول تبعيته ومنحه الحماية، لذا قام الشاه «طهما سب» الذي خلف أباه الشاه إسماعيل عام ٩٣١ هـ / ١٥٢٤ م بالهجوم على بغداد عام ٩٣٧ هـ / ١٥٣٠ م ، محاولاً استرجاعها إلى حوزته ، ولكنه لم يتمكن من ذلك بسبب دفاع ذو الفقار ، ولكنه عن طريق الخيانة تمكن من استردادها حيث أغرى إخوة «ذو الفقار» فقتلوه ، وسلمت مدينة بغداد ، إلى محمد خان ، ليحكمها باسم الدولة الشيعية في فارس[2] .

وفي تلك الأثناء اتصل الشاه «طهما سب» بالمجر من أجل التعاون فيما بينهما ضد السلطان العثماني – العدو المشترك لهما – فأغضب هذا التصرف السلطان سليمان ، وتأزم الموقف بين الدولتين ، ثم جاءت حوادث الحدود ، والقبائل التي كانت تتأرجح في ولائها نحو دولة أو أخرى ، لتزيد من حدة الأزمة، وبخاصة بعد أن وصلت إلى السلطان سليمان مراسلات من أهل السنة في العراق يطلبون منه التدخل لإنقاذهم من الحكم الشيعي[3] .

---

(١) أحمد جواد : تاريخ عسكري عثماني ، ص ١١٧ .

(٢) محمد زكي : مقتول شاه زادلر ، ص ١٤١ .

– أحمد جواد : تاريخ عسكري عثماني ، ص ٢٠٢ .

(٣) دانشمان ظهوري : عثماني باد شاهلري ، جـ ١ ، ص ٢٤٧، إستانبول ١٩٧١ .

وفي سنة ٩٤٠ هـ / ١٥٣٣ م، قام السلطان سليمان القانوني بنفسه، يصحبه الصدر الأعظم «إبراهيم باشا» بحملة كبيرة على العراق ، تمكنت من الاستيلاء عليه ، ودخول بغداد ٩٤١ هـ/ ١٥٣٤ م ، وبقي السلطان سليمان بها بضعة شهور ، لإراحة قواته ، وتنظيم أحوال هذه الولاية ، التي كانت تحتاج إلى نوع معين من السياسة ، للحساسية الدينية بين الشيعة والسنة ، لذا قام برحلة في أنحاء العراق ، زار خلالها الكثير من مزارات الشيعة ، وأوقف مقاطعات ذات ريع وفير ، للإنفاق من ريعها على المقاصد الخيرية الشيعية والسنية على السواء، وبنى سد السليمانية بكربلاء ؛ لحمايتها من أخطار الفيضان . وفي نفس الوقت الذي كان يعمل فيه على إرضاء مشاعر الشيعة ، كان يعمل على إرضاء مشاعر السنة ، حتى لايسيء إلى أي طرف من الطرفين ، وقبل أن يغادر السلطان سليمان العراق ، أعلن حاكم البصرة العربي راشد بن مغامس شيخ المنتفق خضوعه للدولة العثمانية ، فألحقت البصرة بالممتلكات العثمانية ، وأصبحت إيالة عثمانية تتبع باشوية بغداد[1] .

والواقع أن دخول العراق تحت الحكم العثماني ، لم يضع حداً للصراع العثماني الفارسي حول العراق ، حيث عاد العراق إلى السقوط أكثر من مرة بعد ذلك في يد الصفويين . كما حدث في عهد الشاه عباس عام ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٣م، ولكن العثمانيين تمكنوا من استرداده في عهد السلطان مراد الرابع عام ١٠٤٨هـ / ١٦٣٨ م ، وظلت فارس تحاول المرة بعد الأخرى الاستيلاء على العراق حتى كانت آخر محاولة في عام ١١٤٦ هـ / ١٧٣٣ م ، في عهد نادر شاه ، الذي يعتبر عهده فترة انتقال بين عصر الأسرة الصفوية التي سقطت عام ١١٣٥ هـ / ١٧٢٢ م ، وعصر الأسرة القاجارية ، ورغم أن نادر شاه فشل في حملته الأولى في الاستيلاء على بغداد ؛ بسبب وصول حملة إنقاذ عثمانية إليها

---

(١) نهاد سامي بانارلي : دستان ملوك آل عثمان ، ص ١٨٣ .
- عبدالله خلوصي : لوحة الملوك ، ص ٤٧ - ٥١ .

بقيادة طوبال عثمان ، فإن الحرب تجددت بين الطرفين ، واستمرت بين الجانبين (١١٥٦ - ١١٦٠ هـ / ١٧٤٣ - ١٧٤٧ م) ، حتى وفاة نادر شاه ، فعقد صلح بين الجانبين حول الحدود التقليدية مع دخول العراق في نطاق الإمبراطورية العثمانية ، وبذلك انتهى الصراع الفارسي العثماني حول العراق[١] .

أما من حيث التنظيم الإداري فقد قسمت العراق إلى أربع ولايات هي : الموصل ، شهرزور ، بغداد ، البصرة[٢] . ثم أصبحت العراق في الفترة الواقعة بين سنتي (١٢٤٧ - ١٢٦٧ هـ / ١٨٣١ - ١٨٥٠م) تتألف من ولايتين : ولاية بغداد ، وولاية الموصل . ثم ألغيت الأخيرة سنة ١٢٦٧ هـ / ١٨٥٠ م وأصبحت سنجقاً تابعاً لولاية بغداد[٣] .

وفي عام ١٢٦٧ هـ / ١٨٥٠ م رفعت مرتبة البصرة من متسلمية إلى ولاية، إلا إنها لم تدم طويلاً ، فقد ألغيت عام ١٢٨٠ هـ / ١٨٨٣ م تقريباً واختصرت إلى قائمّقامية ، أي إلى مقاطعة يديرها قائمّقام أو موظف مدني من نفس رتبة المتسلم تابعاً لولاية بغداد[٤] .

وكان في الولاية إلى جانب الوالي نائب له يعرف بالقائمّقام ، ثم استحدث أخيراً منصب «معاون الوالي» الذي أصبح يقوم بمهام الوالي لدى غيابه[٥] .

---

(١) أحمد جواد : تاريخ عسكري عثماني ، ص ١٠٣

– محمد زكي : مقتول شاه زادلر ، ص ٨٥ .

(٢) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص ٢٩، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م. الناشر : دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر.

(٣) جاسم محمد : العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ – ١٩٠٩ م رسالة ماجستير غير منشورة . إشراف د. ياسين عبدالكريم . ص ٣ – ٢٠ .

(٤) لوريمر : دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الثاني ، ص ٢١٤٦ ، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر ، مطابع العروبة . الدوحة ، قطر ١٩٦٧ م .

(٥) عباس العزاوي : تاريخ العراق بين احتلالين جـ ٧ ، ص ٨٢٤ ، طبع شركة التجارة والطباعة المحدودة . بغداد ١٣٦٩ هـ – ١٩٤٩ م .

وفي عام ١٢٦٧ هـ / ١٨٥٠ م تأسس المجلس الكبير في بغداد لمراقبة أعمال الوالي ، وأن يكون الحكم بيد الأمة ، وأن تشترك الأمة في أعمال الحكومة، ولكنه أصبح في الغالب تحت سيطرة الوالي وتصرفه[١] .

أما من حيث المحاكم الشرعية والتنظيم القضائي للدولة العثمانية في العراق فكانت على النحو الآتي :

أنشأت الدولة العثمانية في العراق عدداً من المحاكم الشرعية إلى جانب المحاكم القائمة ، فأنشأت في بغداد تسع محاكم شرعية ، وفي الموصل سبع محاكم ، أما في البصرة فقد أنشأت خمس محاكم ، إلى جانب عدد من المحاكم الأخرى في شهر زور ، وديار بكر ، والنجف ... وكان يوجد في محاكم بغداد في أواخر القرن السابع عشر الميلادي مايقرب من ٤٣ قاضياً ، وفي البصرة ١٣ قاضياً ، أما في الموصل فقد وصل عدد القضاة إلى مايقرب من ١٩ قاضياً ، وكان هذا العدد يختلف من فترة إلى أخرى حسب الحاجة[٢] .

أما مهمة هذه المحاكم فهي نفس مهمة المحاكم في الشام وشرق أوربا والأناضول وغيرها ، وقد سبق الحديث عنها .

وقد وجد إلى جانب القضاة عدد من المفتين لمساعدة القاضي وإجابة السائلين عن أسئلتهم ، وكان في بغداد والموصل والبصرة في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي (٢٧) مفتياً مما يدل على اهتمام الدولة العثمانية بالقضاء في العراق[٣].

---

(١) ستيفن هيمسلي لونكريك : أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ص ٤٢٤ – ٤٢٥ . الطبعة الخامسة ، بغداد ، ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م .

(٢) أحمد جواد : المصدر السابق ، ص ١٢٣ – ١٣٢ .

(٣) أحمد جواد : المصدر السابق ، ص ١٥٤ – ١٥٩ .

أما النواب فكان عددهم قليلاً في العراق ، ولم أجد ذكرًا لهم سوى ثلاثة نواب كانوا في بغداد يتولون القضاء في بعض المحاكم الصغيرة في نفس المدينة، إلى جانب أنهم كانوا ينوبون عن القضاة في حالة تغيبهم[1] .

ويوجد في العراق أوقاف خيرية وفيرة بعضها كان من أيام الدولة العباسية، والبعض الآخر أنشيء من قبل الدولة العثمانية ، وكان يصرف من ريع هذه الأوقاف على أوجه البر المختلفة ، من بناء مساجد ومدارس والصرف على الفقراء والمساكين والمعوزين ، ومن ريع هذه الأوقاف أيضًا كانت تصرف مرتبات القضاة في المحاكم الشرعية إلى جانب مايتقاضونه من رسوم أخرى في بعض الأحكام[1] .

وحينما أصدر السلطان عبدالمجيد نظام توجيه مناصب القضاء ، والمحاكم النظامية وجد في العراق دائرة محكمة الاستئناف الحقوقية ، ودائرة محكمة الاستئناف الجزائية ومجلس العدلية في مدينة بغداد ، كما وجد دائرة هيئة الاتهام ، وقلم محكمة الاستئناف[2] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم القضاة والنواب والمفتين كانوا من أهل العراق ، ماعدا قاضي قضاة العراق ، فكانت الدولة العثمانية ترسله من إستانبول[3] .

---

(١) دانشمان ظهوري : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٧١ – ١٨٩ .

– عبدالله خلوصي : دوحة الملوك ، ص ١٧٩ .

– منجم باشي : صحائف الأخبار ، جـ ٣ ، ص ١٣٢ .

(٢) أسعد أفندي : اس ظفر ، ص ١٢٤ .

– أحمد راسم : تاريخ ، جـ ١ ، ص ٢٨٣ .

(٣) علميه سالنامه سي : ص ٤٩٥ – ٤٩٧ .

« المصادر والمراجع »

القسم الأول : الوثائق العثمانية

١ـ <u>وثائق عثمانية غير منشورة</u> من المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء. إستانبول

BASBAKANLK ARSIVI GENEL MUDURLU.

MUHIMME DEFTERLERL وهي مصنفة على شكل دفاتر مهمة.

* <u>دفتر المهمة رقم</u> (١٦) :

ـ الوثيقة رقم (٨١٠٠) وتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ٩٢٣ هـ
من السلطان سليم إلى إبنه وولي عهده سليمان.

ـ الوثيقة رقم (٨١٤٧) وتاريخ ١٥ شعبان سنة ٩٢٣ هـ
من السلطان سليم (دمشق) إلى إبنه وولي عهده سليمان (إستانبول).

ـ الوثيقة رقم (٨١٥٣) وتاريخ ١٧ شعبان سنة ٩٢٣ هـ
إلى مقام الصدارة العظمى في إستانبول (لم يذكر اسم المرسل).

ـ الوثيقة رقم (٨١٦١) وتاريخ ٢٠ شعبان سنة ٩٢٣ هـ
من السلطان سليم (القاهرة) إلى أمير دمشق وقاضي القضاة.

ـ الوثيقة رقم (٨٢١٠) وتاريخ ٢٠ شعبان سنة ٩٢٣ هـ
من الصدر الأعظم محمد باشا (القاهرة) إلى إستانبول.

ـ الوثيقة رقم (٨٢٢٣) وتاريخ ١٥ شوال سنة ٩٢٣ هـ
من السلطان سليم إلى أمير دمشق وقاضي القضاة.

٢ـ <u>وثائق الفهرس الأصلي لأوراق قصر يلدز.</u>

YLLDIS ESAS EVRAKI KATALOGU.

ـ وثيقة رقم (٧٥٣) ، كرتون ٢٧ ، ظرف ٤١ ، قسم ١١.
تاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٠٨ هـ / ١٤ أكتوبر ١٧٩٣ م.

ـ وثيقة رقم (٧٩٣) ، كرتون ٢٩ ، ظرف ٤٣ ، قسم ١٣.
تاريخ ١ صفر ١٣٠٥ هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٨٧ م.

ـ وثيقة رقم (٨٠١) ، كرتون ٢٩ ، ظرف ٤٣ ، قسم ١٣.
تاريخ ١٨ صفر ١٣٠٧ هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٨٩ م.

القسم الثاني : المصادر والمراجع العربية والمعربة

- إبن زنبـــل : آخر المماليك « واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني ». تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة ١٩٦٢ م.
- أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل. دار المعارف. القاهرة ١٩٧٨ م.
- أحمد فؤاد متولي : الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له، دار النهضة العربية. القاهرة ١٩٧٦ م.
- أحمد السباعي : تاريخ مكة، جـ ١. مطابع دار الكتاب العربي بمصر ١٣٧٦ هـ
- أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ، جـ ٣ ، دار الشعب.
- أحمد بدوي : تاريخ مصر الإجتماعي . الإسكندرية (بدون تاريخ).
- حسين محمد نصيف : ماضي الحجاز وحاضره. طبع دار الفتح بمصر ١٣٤٩ هـ
- خليل أفندي المرادي : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، جـ ٢. القاهرة ١٩١٢ م.
- رفعت أفندي : دوحة المشايخ. مطبعة إستانبول.
- سيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن(٩٤٥-١٠٤٥هـ/١٥٣٨-١٦٣٥م). الطبعة الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤ م.
- سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، القاهرة ١٩٥٩ م.
- ستيفن هيمسلني لونكريك : أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، الطبعة الخامسة. بغداد ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م.
- صلاح أحمد هريدي : دور الصعيد في مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨ م). دار المعارف ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- عبد الله خلوصي : دوحة الملوك، الآستانة ١٢٦٧ هـ
- عثمان زاده : حديقة الوزراء، الآستانة ١٢٧١ هـ
- عباس العزاوي : تاريخ العراق بين إحتلالين، جـ ٧، طبع شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٣٦٩ هـ / ١٩٤٩ م.

- عبد الله بن علي الوزير : تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري ١٠٤٥هـ - ١٠٩٥ م المسمى طُبق الحلوى وصحائف المن والسلوى. تحقيق محمد عبد الرحيم حازم، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات اليمني. صنعاء ١٤٠٥هـ/١٩٨٥ .
- عبد الصمد بن إسماعيل الموزعي : الإحسان في دخول اليمن تحت عدالة آل عثمان. تحقيق عبد الله محمد الحبشي، الطبعة الأولى، منشورات المدينة، صنعاء ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م.
- عثمان بن بشر : عنوان المجد في تاريخ نجد، جـ ١، الناشر مكتبة الرياض الحديثة.
- عبد القدوس بن شيخ العيدروس : النور السافر عن أخبار القرن العاشر، المكتبة العربية، بغداد ١٩٣٤ م.
- عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦م، الطبعة الأولى ١٩٧٤م دمشق.
- عبد العزيز عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ - ١٩١٤ م. دار المعارف بمصر. القاهرة.
- عبد العزيز نوار : تاريخ العرب الحديث. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة. ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م وزارة الثقافة، المكتبة العربية للتأليف.
- عبد الكريم غرايبة : مقدمة تاريخ العرب الحديث، جـ ١، الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ
- عمر ممدوح مصطفي : أصول تاريخ القانون، الإسكندرية ١٩٥٤ م.
- عبد القدوس الأنصاري : تاريخ مدينة جدة، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ/١٩٦٣ م.
- عطائي : ذيل الشقائق. إستانبول ١٢٦٨ هـ
- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم : الدولة السعودية الأولى (١١٥٨ - ١٢٣٣هـ/ ١٧٤٥ - ١٨١٨م). جـ ١، دار الكتاب الجامعي. القاهرة. الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر. القاهرة ١٩٧٤ م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م. الناشر دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر.
- فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ، مكة ١٣٥٢ هـ

- فاروق عثمان أباظة : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ م. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ م.
- فيليب حتيّ : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، جـ ٢، ترجمة كمال اليازجي دار الثقافة، بيروت.
- قطب الدين النهروالي : أخبار مكة المشرفة، جـ ٣.
- لوريمـــــر : دليل الخليج . القسم التاريخي، الجزء الثاني. ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، مطابع العروبة.الدوحة، قطر، ١٩٦٧ م.
- لطيفة محمد السالم : الحكم المصري في الشام ١٨٣١ - ١٨٤١ م. الطبعة الأولى ١٩٨٣ م.
- محمد جمال : وثائق سياسية، الآستانة ١٣٢٧ هـ.
- محمد بن أحمد النهروالي : البرق اليماني في الفتح العثماني. الطبعة الأولى. دار اليمامة. الرياض ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م.
- مذكرات مدحت باشا : نشرها إبنه يوسف كمال بك حتاته. الطبعة الأولى، مطبعة هندية بالموسكي بمصر.
- معهد البحوث والدراسات العربية : الإستعمار الإستيطاني الصهيوني في فلسطين. جـ ١، دار نافع للطباعة والنشر ١٩٧٥ م.
- محمد أحمد العقيلي : تاريخ المخلاف السليماني، جـ ١، الطبعة الثانية، دار اليمامة، الرياض ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- منير العجلاني : تاريخ البلاد العربية السعودية، جـ١، الدولة السعودية الأولى. دار الكتاب العربي، بيروت.
- محمد أنيس والسيد رجب حراز : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٦٧ م.
- هند اسكندر : تاريخ مصـر، دار المعارف بمصـر.
- وجيه كوثراني : الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠ م، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٨ م.
- يوميات لبناني في أيام المتصرفية : نظر فيها وحققها سليم حسن هشي. الطبعة الثانية. بيروت، منشورات دار لحد خاطر.

القسم الثالث ـ المصادر والمراجع التركية

- أحمد راسم : تاريخ، جـ ١، إستانبول ١٣٢٦ ـ ١٣٢٨ هـ.
- أحمد جواد : تاريخ عسكري عثماني، إستانبول ١٨٨٢ م.
- أسعد أفندي : اسّ ظفر، باريس ١٨٣٣ م.
- انكه لهارد : تركيا وتنظيمات : دولت عثمانية نك تاريخ إصلاحاتي. ترجمه علي رشاد ، إستانبول ١٣٢٨ هـ.
- بجوى إبراهيم باشا : تاريخ بجوى، جـ١، المطبعة العامرة، إستانبول ١٢٨٣هـ.
- حافظ حسين الأيوانسرايي : حديقة الجوامع، جـ ١، الاستانة ١٢٨١ هـ.
- حاجي خليفة : فذلكة ، جـ ١ ، إستانبول ١٢٨٦ هـ.
- دانشمان ظهوري : عثمانلي بادشا هلري ، جـ١ ، إستانبول ١٩٧١ م.
- راشـــــد : تاريخ يمن صنعاء ، جـ ١ ، الآستانة ١٢٩١ هـ.
- علميه سالنامه سي : نشر أحمد رفيق وعلي أميري أفندي، مطبعة إستانبول ١٣٣٤ هـ.
- محمد زكي : مقتول شاه زادلر ، الآستانة ١٣٣٦ هـ.
- منجم باشي : صحائف الأخبار ، جـ ٣ ، الآستانة ١٢٨٥ هـ.
- محمد ثريا أفندي : سجل عثماني، جـ ٣، الآستانة ١٣١١ هـ.
- نهاد سامي بانارلي : دستان ملوك آل عثمان ، إستانبول ١٩٣٨ م.
- نامق كمال : عثمانلي تأريخ ، الآستانة ١٣٢٦ ـ ١٣٢٨ هـ.

القسم الرابع ـ رسائل الماجستير

- جاسم محمد : العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ م. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، إشراف د. ياسين عبد الكريم. (غير مذكور التاريخ)

- ليلى عبد اللطيف أحمد : « شيخ العرب همام وحكم جرجا »، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس، عام ١٩٧٤ م.

القسم الخامس ـ المجلات

ـ محمد شفيق غبريال : « مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ ـ ١٨٠١ م. رسالة حسين أفندي الروزنامجي ». مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة المجلد الرابع، الجزء الأول، مايو سنة ١٩٣٦ م.

ـ أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني. حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، مجلد ١ مايو سنة ١٩٥١ م.

القسم السادس ـ دوائر المعارف والقواميس

ـ دائرة المعارف التركية : ميدان لاروس. Maydan Larousse الطبعة الأولى ١٩٧٣ م، إستانبول. جـ ١. مادة السلطان عبد العزيز.

ـ سامي : قاموس الأعلام، جـ ٣، الآستانة ١٣٠٨ هـ